



الأُمَم المتَّحدة تحاربُ الفساد

من خلال

جائزة الشَّيخ تميم بنُ حَمَد آل ثاني

الدوليَّة للتمَيُّز في مُكافَحة الفساد

كثيرٌ من القادة عندما تصبحُ السلطةُ بأيديهم، وأنتم تعلمون كم يحبون الحديثَ عن مُكافَحة الفساد، لكنهم مع مرور الزمن يميلون إلى



الأمم المتحدة تحارب الفساد من خلال جائزة الشيخ تميم بن حمد آل ثاني الدولية للتميز في مكافحة الفساد

نسيان الأمر، غير أن أناساً أمثالكم يُذكرون دومًا بأهمية مكافحة

الفساد.



حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني

أمير دولة قطر

الرقم	المحتويات	رقم الصفحة
١	التمهيد	
٢	المقدمة	



٣	الرؤية والرسالة
٤	فلسفة الجائزة
٥	النشأة، الجذور والفكرة، ورمزية تصميم نُصب الجائزة
٦	أهمية الجائزة
٧	أهداف الجائزة
٨	الجائزة تحقق أهداف الأمم المتحدة في مجال مكافحة الفساد
٩	دور مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بالنسبة للجائزة
١٠	فئات الجائزة
١١	مدونة قواعد السلوك للعاملين في الجائزة
١٢	شروط وآلية تقديم طلبات الترشيح للجائزة
١٣	دور مكتب سكرتارية الجائزة، وأعمال الترشيح، الدراسة، التدقيق، التقييم، الاختيار، والتكريم
١٤	القواعد المرجعية والشكلية لعمل مكتب سكرتارية الجائزة
١٥	القواعد المرجعية والشكلية لعمل المجلس الاستشاري للجائزة ١ للتقييم والتزاماته
١٦	القواعد المرجعية والشكلية لعمل اللجنة العليا لاختيار الفائزين
١٧	أعضاء المجلس الاستشاري للجائزة ١ للتقييم
١٨	أعضاء اللجنة العليا لاختيار الفائزين بالجائزة
١٩	الحملة الإعلامية والإعلانية للجائزة
٢٠	الفائزون بالجائزة (٢٠١٦ - ٢٠٢٠)
٢١	متابعة الفائزين بالجائزة (٢٠١٦ - ٢٠٢٠)
٢٢	آراء وأفكار شخصيات عالمية حول الجائزة
٢٣	لمحة عن بعض آليات الأمم المتحدة لمكافحة الفساد
٢٤	النُصب التذكارية للجائزة (٢٠١٦ - ٢٠٢٠)



رغم الظروف الصعبة والاضطرابات، وعدم الاستقرار، التي تعيشها منطقتنا، والعالم أجمع، وآثار وباء كورونا السلبية على اقتصادات المنطقة، وما يجري من صراعات وحروب، إقليمية وشبه عالمية في جوارنا (الآسيوي - الأوروبي)، وما قد ينتج عنها من نقص وشح بالموارد التي تُندر بأزمة غذاء عالمية... فإن دولة قطر ما تزال تمارس دورها الحيوي الدولي المتميز، الذي التزمت به دائماً، وبالتعاون مع الأمم المتحدة، في القيام بواجبها نحو المجتمع الدولي، وبتكثيف جهودها في مجال التوعية بجائحة الفساد والحث على مكافحتها. وذلك استمراراً للعلاقة الوثيقة بين دولة قطر والأمم المتحدة، التي بدأت منذ العام ٢٠٠٩ مع بيان الدوحة، واستمرت عام ٢٠١٥ مع إعلان الدوحة، وها هي تتواصل منذ العام ٢٠١٦، مع جائزة الشيخ تميم بن حمد آل ثاني الدولية للتميز في مكافحة الفساد السنوية. ومنذ كانت احتفالياتها الأولى، بتوزيع أول جائزة في فيينا عاصمة النمسا، وصولاً إلى احتفالياتها السادسة هذا العام في الدوحة، -إن شاء الله- عاصمة دولة قطر.

وإننا إذ لم نستطع حتى الآن، هدم جدار الفساد كله دفعة واحدة، إلا أننا مُصممون وعاقدون العزم، على الاستمرار بطرقه وضربه مرة بعد أخرى حتى ينهار، وذلك بكل ما توفر لنا من وسائل وإمكانات. وما هذه الجائزة، إلا إحدى وسائل تدمير هذا الجدار وإضعافه، حتى نُعيد جميعاً بناءه مرة ثانية، ونُقيم مكانه، جدار العدل والمساواة وحكم القانون، على أسس جديدة، تُراعي قيم المجتمع وحقوق الجميع. وهي مُتاحة لكل في أنحاء العالم كافة، للترشح لها والفوز بإحدى فروعها. "وما الفائزون بها من الرجال أو النساء، إلا أفراداً ومُنظمات، تركوا بصمةً راسخةً في إرساء حكم القانون ومكافحة الفساد... لن يمحوها الزمن". واستحقوا بذلك هذا التكريم، الذي نفتخر معاً بالتعاون في التصدي له.... نحن دولة قطر، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC).

يجب أن نسعى معاً -أفراداً ومُنظمات- لينطلق الوعي بظاهرة الفساد من العالمية دون المحلية. حيث لم يعد الفساد قضية طرف دون آخر، ولا دولة دون أخرى، ولا جريمة جهة دون أخرى، لقد غدا مرضاً مثل فيروس كوفيد - ١٩. لقد أصبح الفساد خطراً شاملاً للإنسانية



جمعاء، وأضحى هما ومشكلة للجميع دون استثناء، وأمسى يُسبب ألمًا وأذىً شديدين للجميع، وباتَ عامًا طامًا، لن ينجو من آثاره السيئة إلا ما ندر.

لدينا اليوم الأرضية الملائمة للتصدي لوباء الفساد، أبرز عناصرها: " اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (United Nations Convention Against Corruption) (UNCAC/)، الملزمة قانونيًا للجميع، كصك عالمي للتصدي للفساد ومحاربتة في العالم كافة. ولدينا مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (United Nations Office On Drugs And Crime/ UNODC)، الفاعل الأكبر في هذا الميدان. ولدينا التوصيات والاستراتيجيات المنبثقة عن بيان الدوحة (Doha Statement)، المنظور النظري للتعرف على الفساد، ولدينا إعلان الدوحة (Doha Declaration)، الواجهة العملية التنفيذية للتصدي له. ولدينا اليوم الدولي لمكافحة الفساد (International Anti-Corruption Day/INCD)، ليزكرنا دائمًا بهذه الآفة. ولدينا الرابطة الدولية لهيئات مكافحة الفساد (International Association Of Anti-Corruption Authorities/ IAACA)، كمنظمة مستقلة، غير سياسية لمحاربة الفساد، وتعزيز ودعم تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. ولدينا هذه النخبة من المبادرات الفردية العالمية، أفرادًا ومنظمات غير حكومية، لمكافحة الفساد.

وعنوان وثمره كل ذلك... لدينا (جائزة الشيخ تميم بن حمد آل ثاني الدولية للتميز في مكافحة الفساد) السنوية، (Sheikh Tamim Bin Hamad Al Thani International Anti-Corruption Excellence Award)، كجهد وواجهة عالمية، فكرية وعملية وتنفيذية، لمحاربة الفساد، والتعامل معه، وكفكرة اعتمدها الدول المتقدمة، أسلوبًا في تطوير مجالاتها المختلفة، استنادًا على مبدأ الثواب أو الجزاء الموجود منذ الأزل، لتنمية المجتمعات وتطويرها، ومساهمة في إذكاء روح المنافسة الشريفة، وبالتالي الحصول على نتائج إيجابية، بالإضافة إلى غرسها الثقة في نفوس المهتمين، لتدفعهم قُدماً إلى السعي الدؤوب للتطور والإبداع في مجال ما.



أطلقت الجائزة عملياً خلال عام ٢٠١٦، (وهي تمنح لأفضل البحوث، أو الكتب أو الدراسات أو التطبيقات أو الممارسات الفردية أو الجماعية المتميزة في مجال مكافحة الفساد). وكانت احتفالياتها الأولى في فيينا بالنمسا يوم ٩ ديسمبر، من نفس العام، وكانت احتفالياتها الثانية في مقر الأمم المتحدة في جنيف في سويسرا في ديسمبر من عام ٢٠١٧، والثالثة في ساحة بوترا في العاصمة الإدارية بوتراجايا في ماليزيا في ٧ ديسمبر عام ٢٠١٨. والرابعة في مركز كيجالي للمؤتمرات في رواندا في ٩ ديسمبر ٢٠١٩. والخامسة في قصر المؤتمرات في تونس، في اليوم الدولي لمكافحة الفساد، في ٩ ديسمبر ٢٠٢٠، واليوم -إن شاء الله- ستكون احتفالياتها السادسة، في دوحة قطر بتاريخ ٨ ديسمبر ٢٠٢٢.

لتكون جميع هذه المبادرات والاحتفاليات، مساهمة كبيرةً وجهداً مميزاً، في دعم جهود الأمم المتحدة، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة خاصة، وفي اليوم الدولي لمكافحة الفساد، وذلك في مجال التوعية والتثقيف، والتوجيه والإرشاد، ونشر الوعي بقيم النزاهة والشفافية والعدالة والمساواة وسيادة القانون، وتسليط الضوء على فرسان التصدي للفساد في جميع أنحاء العالم، وتكريمهم.

هناك شبهة كبيرة بين ظاهرة الفساد والفايروس: كلاهما خفي، وكلاهما مُهلك، جميعنا ضحية، لا ينجو منهما لا صغير ولا كبير، لا فقير ولا غني، لا أبيض ولا أسود. كلاهما سيبقى حولنا لمدة طويلة، وكما أنه لا لقاح أو علاج فعلاً حتى الآن لهذا الفايروس، فإنه لا لقاح ولا علاج حتى الآن لآفة الفساد. وكما أن هذا الفايروس سيبقى بيننا لسنوات عديدة، فكذاك الفساد... لقد أصبح الفساد أكبر من كارثة وأعم من داء.

وكما علمتنا الجائحة أن هناك حاجة لإعادة النظر في محتوى ومنظور وظائف المستقبل، وطريقة تصريف الأعمال، فكذاك منهج تصدينا للفساد. إذ يفرض علينا الواقع والنتائج، أن نُعيد النظر بالرؤى والاستراتيجيات، والخطط الحالية والبرامج، والأدوات الموضوعية لمكافحة، وطريقة التعامل معه.



يجب أن نسعى جاهدين لإيجاد وسائل خلاقة جديدة ومبتكرة لذلك، وتكوين معرفة، جوهرها قيم أخلاقية وإنسانية، ومحورها استراتيجيات تنظر للأمام، وتستذكر بنفس الوقت دروس وأساليب الماضي، لتعدل منهجية الحاضر وتطورها، ولتواكب مستجدات ومظاهر الفساد المتغيرة باستمرار -الحالية والمستقبلية- وكما كان الفساد في الماضي والحاضر مؤثراً، فالقادم منه سيكون أكثر تأثيراً، وذلك مع التقدم التكنولوجي الكبير، وتطور وسائل المواصلات والاتصالات وانتشارها، وحتى تبادل معلوماته وأخباره، عبر وسائل التواصل الاجتماعي، التي قد توفر في نفس الوقت أحد عناصر طرق مكافحته والتصدي له.

لقد آن الأوان للتحوّل من مفهوم كره وبُغض، والوقاية من الفساد، والدعوة إلى خلو المُجتمعات منه والابتعاد عنه، إلى مفهوم ضد الفساد، ونبذه. وهما مفهومان مُختلفان تماماً عن بعضهما بعضاً. كره الفساد وبُغضه والوقاية منه يعني أن هناك وعياً ومعرفةً وإحاطةً به، ويبقى ذلك شعاراً نظرياً... لكن نبذ الفساد، يتضمن العمل على مكافحته، وتفكيك أوصاله والوصول إلى جذور أسبابه، والانتقال بخطط واستراتيجيات، وبرامج عمل جدية ومبادرات، مُنبثقة من حصيلة تبادل الخبرات والتجارب بين الجميع، لتحديد حاضنته، واكتشاف مبررات انتشاره الحقيقية وجذور نشأتها، ووضع التدخلات المناسبة لمعالجة كل سببٍ على حدة.

فأسباب الفساد مُتعدّدة ومُختلفة، وتبعاً لقانون الأداة (Law Of Instrument)، أو مطرقة أبراهام ماسلو (Abraham Maslow): فلكل أداة استخدامهما المناسب، مع مراعاة عدم استخدام نفس الأداة في التعامل مع جميع الأسباب. وقد لا نستطيع جميعاً الاتفاق على طريقة واحدة، أو على نموذج واحد لمكافحة الفساد، لكننا نستطيع الاتفاق على قيمها الجوهرية التي تحكم تصميم هذه النماذج: (العدل والمساواة وحكم القانون)، وأسسها العملية ومبادئها، طالما أن الهدف النهائي لأي نموذج هو واحد، ويغطي التصدي للفساد ومحاربتة. حيث لم تستطع معظم الجهود المبذولة في هذا السياق حتى الآن، سوى التعامل مع مظاهر الفساد وآثاره، دون جذور تكوينه ومبررات ظهوره، وذلك على الرغم من الجهود الكبيرة التي بُذلت، في جميع أنحاء العالم، من قبل الأفراد والهيئات الدولية والمحلية المُختصة.



ولأن عالمنا أصبح أكثر تنوعًا وتداخلًا وتواصلًا، فمن المُحتمّ علينا أن نعمل جميعًا كقوة واحدة نتقف في وجهه، وأن نعمل على إيجاد مسافة كافية بين الإنسان والفساد، وهذا هو الوقت الملائم لنفكر ونعمل معًا، وبطريقةٍ مُختلفةٍ، عما كنا نعمله بالماضي، وهذا درس تعلمناه من كورونا. وعلى المدى القريب قد لا يكون هناك لقاح يمنع الفساد بشكل عام، ولكن يمكن أن نُوجد علاجًا ودواءً له، عبر البحث عن حاضنته، وجذوره ومُسبباته، وظُرُوف نشأته وولادته. وإن كان الجميع غير قادرين على كل ذلك، فإنه تقع -خاصة- على عاتق العاملين في هذا المجال، أن يفكروا خارج الصندوق، وخارج الخط، لرسم الخطط، ووضع الرؤى والاستراتيجيات الجديدة المبتكرة، والبرامج العملية والمبادرات المُنسلخة من طرق التفكير والوعي الروتينية القديمة، نحن بحاجةٍ إلى أفعالٍ أكثر من حاجتنا إلى أقوال في التصدي للفساد.

وإذا كان بيان الدوحة عام ٢٠٠٩ يمثل الواجهة النظرية المعرفية، لجهود الدوحة والأداة الدولية لمكافحة الفساد، وكإحدى ثمرات المُنتدى العالمي السادس لمكافحة الفساد وحماية النزاهة، والمؤتمر الدولي لمكافحة الفساد، ومؤتمر الدول الأطراف الثالث لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الذي رافقه، وانهقد في الدوحة في عهد الأمير الوالد حمد بن خليفة آل ثاني، والذي حصلنا فيه على المعرفة والإحاطة، ومن خلاله أعلن المُجتمع الدولي الحرب على الفساد، عبر التزام جميع المُشاركين بشكل ثابت بمُكافحة الفساد، وحماية النزاهة في كل مستوى من مستويات المُجتمع، وتعزيز التَّعاون الدولي حول ذلك.

فقد كان إعلان الدوحة عام ٢٠١٥ -المُنبتق عن مؤتمر الأمم المتحدة الثالث عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية الذي عُقد في الدوحة، للمدة بين من (١٢ - ١٩) أبريل ٢٠١٥- هو الواجهة العملية البرمجية التنفيذية لبيان الدوحة، وأحد اهم الآليات التي اعتمدها دولة قطر، بالتَّعاون مع الجهات الدولية، في سياق التصدي للفساد على المستويين المحلي والدولي، منذ عهد الأمير الوالد حمد بن خليفة آل ثاني، واستمرارًا في عهد الأمير تميم بن حمد بن خليفة آل ثاني. وأصبح ثمرة اكتساب الخبرة، وهو - إعلان الدوحة - نفسه، الذي كان قد



وضع البرامج والخطط الدوليَّة موضع التنفيذ على أرض الواقع، بدَّعْم وتمويل من دولة قطر،
التي تعتر وتفتخر بمساهمتها في دَعْم جهود الأُمَم المتّحدة في هذا المَجال.

كلاهُما (بيان الدَّوحة وإعلان الدَّوحة)، رافقا مُؤتمرات الأُمَم المتّحدة، وكلاهُما عُقدَا وصدَرا في الدَّوحة. وبينهما أنشأنا مركز حُكم القانون ومُكافَحة الفساد (Rule Of Law And Anti-Corruption Center ,ROLACC)، وكانت جائزة الشَّيخ تميم بن حَمَد آل ثاني الدوليَّة للتميّز في مُكافَحة الفساد، هي الصورة المُشرقة، والأبرز، وثمرة الواقع التنفيذي العملي، والصورة المُجسِّمة لكل هذه الجهود، والتعبير عن الإرادة السياسيَّة الصلبة للمُجتمَع الدولي،_الداعمة لجهود مُحاربة الفساد.

وإذا كان هناك شيء واحد يمكن أن نستفيده ونحن في طريقنا للخلاص من كورونا فهو:
أن نعي ونعلم أن العالم مُجتمَع واحد، وجميعنا بحاجة إلى بعضنا بعضًا، وأنا نعيش جميعًا على كرة أرضية واحدة بين عوالم عديدة، فليكن الوعي والنظر إلى ظاهرة الفساد وعيًا جماعيًا ونظرةً عالميَّة، ليست إقليميَّة أو محليَّة..... فلنتواصل جميعًا وليساعد القويُّ الضعيفَ، والغنيُّ الفقيرَ، والكبيرُ الصغيرَ، والعالمُ الجاهلَ، ولنباعد بين الناس والفساد، ولنتبادل المعلومات والتجارب والخبرات، فالجائحة أكبر من أن يتصدى لها، فردُّ أو جماعه، أو بلدٌ واحدٌ دون آخر، إنها جائحةٌ عالميَّة عامَّة وطامَّة.



الأُمم المتّحدة تحاربُ الفساد من خلال جائزة الشَّيخ تميم بنُ حَمَد آل ثاني الدوليّة للتميّز في مُكافَحة الفساد

لننزع اليأس من قلوبنا ولننتذكر مقولة الكاتب البرازيلي العالميّ "باولو كويلو" في روايته العالمية (الخيميائي): إذا رغبت في شيء ما..... فإن العالم كلّهُ يطاوعك لتحقيق رغباتك

.

ولنتعاون جميعاً على تحطيم جدار الفساد بكل ما حبانا الله إياه من قوّة وعزم!!!

مركز حُكم القانون ومُكافَحة الفساد





المقدمة

سيتم في هذا الكُتيب تسليطُ الضوء على كيفية بلورة وتحقيق إرادة حضرة صاحب السُّمو الشَّيخ تميم بنُ حَمَد آل ثاني ، وتحويل تطلعاته وتطلعات حكومته الرّشيّدة، تجاه دَعْم الأُمَم المتّحدة ووكالاتها المُختلفة، وتجاه اتفاقيَّاتها الدوليَّة، وتجاه جميع أطراف هذه الاتفاقيَّات، في مجال التصدي، لظاهرة الفساد على المستوى العالميِّ ومكافحته، وتطبيق مطالب اتفاقيَّة الأُمَم المتّحدة لمكافحة الفساد، من قِبَل الأطراف المُوقعة عليها. وذلك من خلال التَّعاون مع الجِهات الدوليَّة المُختصة، بكل الوسائل المُتاحة الماديَّة والبشريَّة والفكريَّة، باتباع نهجٍ ثابت يعزِّز نُظْمَ وقيمِ العَدالة والمُساواة في العالم وسيادة القانون، ويعكسُ التصميمُ الثابت القوي، على التَّعاون مع المُنظمات الدوليَّة، في مواجهة المخاطر التي تشكّلها هذه الآفة على بنية المُجتمعات العالميَّة كافة، والرغبة القوية في مساعدتها على تحقيق أهدافها كافة، خاصَّة مُكافَحة الفساد.

كذلك سيتمُّ التركيزُ على رسم صورة عن ذروة النشاطات والجهود الدوليَّة، في تشجيع مُختلف دولِ العالم على اتخاذِ خطواتٍ فعّالةٍ في مجال مُكافَحة الفساد والوقاية منه، ودَعْم ومساعدة الدول الضعيفة البائسة والمُبتلاة بأفة الفساد، للدِّفاع عن نفسها، ضد من ينهبون ثرواتها ويستحلّون أموالها، ومن يتحكمون في مواردها، خاصَّة من هم في موضع الحكم وأعلى درجات المَسؤولية. وذلك من خلال تأسيس وإطلاق (جائزة الشَّيخ تميم بنُ حَمَد آل ثاني الدوليَّة للتميّز في مُكافَحة الفساد)، كأداة للتواصل والتنافس بين المهتمين في هذا المجال.

وانطلاقاً من ذلك، سيجاول هذا الجهد المتواضع، تقديم قراءةٍ وتحليلٍ للعلاقة الإيجابية والوثيقة، بين أهداف الجائزة عالمياً، وأهداف الأُمَم المتّحدة واتفاقيَّاتها المتعلقة، ومدى مساهمة الجائزة في تحقيقها.



وضمن محتويات هذا الكتاب، سيتم كذلك توضيح رؤية ورسالة الجائزة وفلسفتها، وبيان جذور ونشأة فكرتها، وأهميتها وأهدافها. ثم توضيح كيف تساهم الجائزة بشكل فعال، في تحقيق أهداف الأمم المتحدة في مجال مكافحة الفساد، وتأكيد ارتباط أهدافها معاً، ضمن رؤية صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، لمساعدة الدول الأقل حظاً في جميع المجالات، ومن ضمنها جائزته لمكافحة الفساد، كأحدى وسائل هذه المساعدات، التي تدعم جهود الأمم المتحدة في تحقيق أهدافها. وفي كيفية إيصال رسالتها إلى جميع الجهات المعنية حول العالم عبر خطة الترويج والإعلان. ومن ثم الإشارة إلى أحد أهم المعايير الدولية لتحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (الهدف ١٦). والإشارة إلى دور وعمل، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)، فيما يتعلق بالجائزة.

وسنعمل كذلك على تعداد فئات الجائزة المتنوعة، وكيفية تقديم طلبات الترشح للحصول عليها وشروط ذلك، وبيان آلية عمل ودور مكتب سكرتارية الجائزة، والنشاطات والجهود التي يقوم بها، من بدء تسلّم طلبات الترشح إلى الدراسة والتدقيق، إلى التقييم من جانب اللجنة الاستشارية المتخصصة، إلى عملية الاختيار النهائي من جانب اللجنة العليا، انتهاءً إلى احتفالية التكريم.

وسيتم تفصيل آلية عمل اللجان المختلفة، وعملية التدقيق والتوثيق للمستندات والوثائق المرفقة مع الطلبات، وجمع مصادر المعلومات الخاصة بالمترشحين، وكيف تتم عملية التقييم وتصفية المترشحين ومراحلها، والجهات واللجان المسؤولة عن ذلك، وكيف تتم عملية الاختيار، وأخيراً آلية التكريم.

ثم كان لا بد من التعريف بالمدونة التي تُوجه سلوك العاملين في الجائزة، وتحكم طريقة عملهم، ومن ثمّ القواعد المرجعية والشكلية لمكتب سكرتارية الجائزة، والقواعد المرجعية والشكلية للمجلس الاستشاري للجائزة / للتقييم والتزاماته، والقواعد المرجعية والشكلية للجنة العليا للجائزة. وكذلك التعريف بأعضاء المجلس الاستشاري للجائزة / للتقييم، وأعضاء اللجنة العليا لاختيار الفائزين بالجائزة. وملخص للحملة الإعلامية والإعلانية التي ترافق الجائزة في جميع مراحلها.



ومن ثمّ سيتم إيرادُ أسماء جميع الفائزين بالجائزة للأعوام السابقة، وكذلك الإشارة، إلى مُخرجات الجائزة ونتائج وحصيلة عملها للسنوات الماضية، وقراءات وأقوال بعض الحاصلين عليها حولها، وانعكاسات الفوز بها عليهم، وعلى جهودهم في مجال منع ومُكافحة الفساد، وعلى بيئتهم المُجتمعية، وانعكاس صدى توزيع الجائزة على العلاقة مع الأمم المتحدة، وذلك من خلال متابعة بعض الفائزين بالجائزة.

ونصل بعد ذلك إلى قراءة بعض الأفكار، واستعراض بعض الآراء حول الجائزة، ومتابعة كلمات بعض الجهات والشخصيات الدولية المؤثرة في هذا المجال، حول الجائزة وأهميتها. وأخيراً سيتم إيرادُ وتصفح بعض المعلومات المهمة، عن آليات وجهود الأمم المتحدة الدولية لمكافحة الفساد، ودور ومشاركة دولة قطر في هذا المجال، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC).



الرؤية

نتطلع إلى مُجتمعات خالية من الفساد، جوهرها قيم العدالة والمساواة وسيادة القانون.

الرسالة

توفير بيئة مُجتمعية وطنية وإقليمية ودولية، تساعد على خلق وعي متميز وعميق، بظاهرة الفساد وآثارها ومدى انتشارها، وذلك بتمكين الجهات والأفراد، من مُحاربة الفساد بأشكاله كافة وتطويره، وعزله والحد من انتشاره، وتكريم الباحثين من أرجاء العالم كافة، لإحداث الأثر الإيجابي والتميز في مجال مُكافَحة الفساد، على المستوى الوطني والدولي، على وفق أفضل الممارسات والتجارب والخبرات العالمية، ونقل وتوطين أفضل المبادرات العالمية، وتقدير وإبراز وتشجيع، المنجزات والممارسات المتميزة، ذات العلاقة، والتي تخدم البشرية جمعاء، والعمل على زيادة التفاعل بينها، وتحفيز وإذكاء روح التنافس الإيجابي بين الجميع، في هذا الميدان، وتعظيم الجهود التي تؤدي إلى ذلك.



فلسفة الجائزة

إن أهم مبدأ تركز عليه فلسفة جائزة الشيخ تميم الدولية للتميز في مكافحة الفساد، والحكمة منها هو: إتاحة الفرصة والتحدى للمشاركة فيها للجميع، من مختلف أنحاء العالم، ومن مختلف الأعمار والمستويات، والمجالات، ضمن برامج الجائزة المتنوعة وشروطها الميسرة.

وتتمحور فكرتها حول الاهتمام في جميع المبادرات والمشاريع الريادية والبرامج، التي هدفها محاربة الفساد في جميع أنحاء العالم، من خلال إبرازها وتشجيعها ودعمها.

وتنبثق فلسفتها من قيم الإنسانية العليا وتاجها: (العدل والمساواة وسيادة القانون)، وتدعو إلى تعظيمها وسيادتها، وإلى تحمّل الجميع لمسؤولية التصدي لظاهرة الفساد، وأثارها المدمرة على المجتمعات الإنسانية، وإلى تشجيع وتقدير وتبني، وتطوير المبادرات والبرامج، وخطط محاربتها.

وتعبر عن جهود مكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة المخدرات والجريمة (UNODC)، وقدرات مركز حكم القانون ومكافحة الفساد (ROLACC)، وتجسد بيان الدوحة وإعلانها على أرض الواقع.

وتقوم فلسفة الجائزة على، المساهمة الفاعلة في تعزيز مقومات النزاهة والشفافية والحوكمة الرشيدة وسيادة القانون.



النشأة، الجذور والفكرة ، ورمزية تصميم نُصب الجائزة

إنشاء مركز حكم القانون ومكافحة الفساد

الإعلان عن الجائزة، نشأتها، وتاريخها

رمزية تصميم النصب التذكاري للجائزة وأماكن اقامته

إنشاء مركز حكم القانون ومكافحة الفساد

بتاريخ ٣١ أكتوبر ٢٠٠٣ اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (United Nations Convention Against Corruption)، (UNODC).

في ديسمبر ٢٠٠٥ دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ، وبلغ عدد المنضمين إليها ١٧٣ دولة. وقد حددت الجمعية العامة للأمم المتحدة، يوم التاسع من ديسمبر من كل عام، بوصفه اليوم الدولي لمكافحة الفساد (International Anti-Corruption Day) ، من أجل إنكاء الوعي بمشكلة الفساد، وبدور الاتفاقية في مكافحته ومنعه.

في نوفمبر ٢٠٠٩، وأثناء ترؤس دولة قطر لمؤتمر الدول الأطراف الثالث لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (Third Conference of the States Parties to the United Nations Convention against Corruption)، الذي عُقد في مدينة الدوحة، اقترح حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني - الذي كان ولياً للعهد في ذلك الوقت - إنشاء مركز ذي صفة دولية، مقره مدينة الدوحة..... أساسه: التعاون المشترك وبناء الشراكات على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية، بهدف الإسهام في نشر الوعي والمعرفة، والتوعية بسياسات وأدوات منع ظاهرة الفساد ومكافحتها، وعرض أحدث الطرق والوسائل وأفضل الممارسات للتصدي لها، والتعريف بمخاطرها، وتقويضها واستئصال شأفتها، في الدول التي تعاني منها بصفة خاصة، وفي العالم بشكل عام.



وذلك عن طريق بناء القدرات والتدريب والمساعدة الفنية، وعقد المؤتمرات والندوات، التي تُحقق هدف التعريف بمخاطر الفساد، بالتنسيق والتعاون مع المنظمات الدولية ذات العلاقة، فضلاً عن التدريب على مكافحة الفساد لتكوين خبراء في هذا المجال.

بتاريخ ٢٠١١/١٢/٨، تم الإعلان في الدوحة عن إنشاء مركز حكم القانون ومكافحة الفساد (Rule Of Law And Anti-Corruption Center)، (ROLACC)، وذلك بالشراكة مع الأمم المتحدة. ليكون آلية تعاون جادة ومستدامة، لدعم المبادرات ذات الصلة في قطر والبلدان العربية والعالم، وبالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (United Nations Office on Drugs and Crime). ويكون ذلك تعبيراً عن مدى اهتمام دولة قطر بالشرعية الدولية، وتطبيق القانون الدولي، ومراعاتها لميثاق الأمم المتحدة والمواثيق والمعاهدات الدولية، وتأكيد حرصها العمل على تعزيز التعاون المشترك بين الدول كافة لمكافحة الفساد.

بدأ المركز عمله الفعلي في عام ٢٠١٣. وذلك رغبةً منه في العمل على بناء المعرفة المتخصصة، ورفع الكفاءات الفردية والمؤسسية، التي من شأنها أن تؤدي إلى تعزيز حكم القانون ومكافحة الفساد، بالتوافق مع المعايير الدولية والاحتياجات الوطنية. وسعيًا لتقديم الدعم (المادي والمعنوي) للأطراف المعنية، لاسيما من الدول العربية، مع إمكانية دعم مبادرات خاصة في دول أخرى، في إطار خطط استراتيجية قصيرة ومتوسطة المدى.

وكذلك العمل على توفير أطر دائمة لتبادل الخبرات والتجارب، من خلال إقامة الشراكات الاستراتيجية مع الهيئات المعنية في الأمم المتحدة، وبصفة خاصة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)، بوصفه الأمين على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والقائم بأعمال سكرتارية مؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية (Conference of States Parties to the Convention)، وتعزيز التعاون مع أبرز مراكز البحث والتدريب ذات الصلة على مستوى العالم.



الإعلان عن الجائزة، نشأتها، وتاريخها

أعلن لأول مرة يوم ٣١ أكتوبر ٢٠١٥، عن إنشاء جائزة سنوية، ذات صبغة دولية لخدمة أهداف الأُمَم المتّحدة في هذا المجال، وقد تم ذلك خلال المؤتمر السنوي الثامن للرابطة الدولية للهيئات المعنّية بمُكافَحة الفساد (International Association Of Anti-Corruption Authorities (IAACA)، الذي أقيم في مدينة سانت بطرسبرغ في روسيا، وأُطلق عليها اسم: (جائزة الشَّيخ تميم بن حَمَد آل ثاني الدوليَّة للتميّز في مُكافَحة الفساد) Sheikh Tamim bin Hamad Al Thani International Anti - Corruption (Excellence Award). وهي جائزة دولية تُمنح سنويًا، تزامنًا مع الاحتفال باليوم العالمي لمُكافَحة الفساد، وذلك لحفز الهمم في كل أصقاع العالم على الانخراط في مسار مكافحته بأشكاله كافة.

نشأت فكرة وفلسفة تأسيس الجائزة، من توجيهات مباشرة كريمة من صاحب السُّمو الأمير تميم بن حَمَد آل ثاني ، أمير دولة قطر، ورغبة منه في خلق المنافسة الإيجابية، وتشجيع المهتمين في هذا المجال على الانطلاق نحو فضاءات التميّز والإبداع. وقد أُطلقت الجائزة عمليًا خلال سنة ٢٠١٦. وكانت احتفاليتها الأولى في فيينا بالنمسا يوم ٩ ديسمبر، من نفس العام، ودورتها الثانية في مقر الأُمَم المتّحدة في جنيف في سويسرا في ديسمبر من عام ٢٠١٧، والثالثة في مركز بوتراجايا الدولي للمؤتمرات في ماليزيا في ٧ ديسمبر عام ٢٠١٨. والرابعة في مركز كيجالي للمؤتمرات في رواندا بتاريخ ٩ ديسمبر ٢٠١٩. والخامسة في تونس بتاريخ ٩ ديسمبر ٢٠١٩. وستكون الاحتفالية السادسة - إن شاء الله - في الدوحة عاصمة دولة قطر في ٨ ديسمبر ٢٠٢٢.

لتكون جميع هذه الاحتفاليات، مساهمةً كبيرة في جهود الأُمَم المتّحدة، في مجال التوعية والتثقيف والإرشاد ونشر ثقافة النزاهة، وتسليط الضوء على محاربي الفساد في جميع أنحاء العالم.



وفي سياق متصل فقد ارتبطت أهداف الجائزة، بالمعايير الدولية كافة، وبأفضل الممارسات المعتمدة في مجال الحكم الرشيد ومكافحة الفساد، إسهامًا منها في تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (United Nation Sustainable Development Goals)، (جدول أعمال ٢٠٣٠)، وخاصة الهدف ١٦ منها، الذي ينص على: (التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهتمش فيها أحد، من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، والحدّ بقدر كبير من الفساد والرشوة بجميع أشكالهما).

حيث إن غايات الهدف ١٦ تركز على: (احترام حقوق الإنسان، وتعزيز حكم القانون على المستويين الوطني والدولي، وكفالة تكافؤ الفرص لوصول الجميع إلى العدالة، بالإضافة إلى توسيع وتعزيز مشاركة الدول النامية في مؤسسات الحوكمة العالمية، وهذا ما يبرر ضرورة القضاء على الفساد وسوء الحوكمة بجميع أشكالها، تحقيقًا لغاياته). وتأكيده على صلاح الحكم، والدعوة إلى إنشاء مؤسسات فعّالة وشفافة خاضعة للمساءلة على جميع المستويات، وتعزيز القوانين والسياسات غير التمييزية وإنفاذها لتحقيق التنمية.

كما يؤكد الهدف ١٦ كذلك على: بناء مجتمعات عادلة وسلمية وشاملة للجميع. باعتبار أن السلام والاستقرار وحقوق الإنسان والحكم الرشيد، القائم على سيادة القانون، هي قنوات مهمة للتنمية المستدامة، تساهم في الحد - وبقدر كبير- من التدفقات غير المشروعة للأموال والأسلحة، وتعزز استرداد الأصول المسروقة وإعادتها، ومكافحة جميع أشكال الجريمة المنظمة بحلول عام ٢٠٣٠، والحد بدرجة كبيرة من الفساد والرشوة بجميع أشكالها.

رمزية تصميم النصب التذكاري للجائزة وأماكن إقامته

يُرافق عادة حفل تكريم الفائزين كل عام، إقامة نصب تذكاري، يُشيد في مساحات داخل المدن التي تُقام فيها احتفالية الجائزة، يُؤطر معاني ومضامين الجائزة، وينقل الحكمة منها عن طريق شكل محسوس وملموس، يُؤكد على تداخل العلاقة والتلاحم بين الشكل والمضمون، ومُصمَّم على شكل يد مُنتصبة ترفض الفساد، وذلك لتخليد فلسفة الجائزة والقصد منها،



وكإشارة تاريخية للتذكير بهذا الحدث، **وخلق التواصل البصري والاتصال مع المشاهدين، وتذكيرهم بالمعنى والرمزية والهدف من إقامته.**

وقد أُقيم النُصب التذكارى الأول للجائزة، في مقر الأمم المتحدة في فيينا عام ٢٠١٦. وأُقيم النُصب التذكارى الثانى لها، أمام مقر الأمم المتحدة في جنيف عام ٢٠١٧. أما النُصب التذكارى الثالث، فقد أُقيم في ساحة بوترا، مقابل مَكْتَب رئيس الوزراء الماليزى، ومسجد بوترا الشهير، في العاصمة الإدارية بوتراجايا ماليزيا عام ٢٠١٨. والرابع، في مركز كيجالى للمؤتمرات في رواندا عام ٢٠١٩. والخامس، في قصر المؤتمرات في تونس عام ٢٠٢٠. وسيكون قد تمت إقامة النُصب السّادس - إن شاء الله -، في حديقة فندق الشيراتون في الدوحة هذا العام ٢٠٢٢.

أما من حيث رمزية تصميم النُصب التذكارى ودلالاته التعبيرية، فهو منحوتة تشكيلية معدنية مؤطرة مادياً، ذات قيمة رمزية وفنية، وهي **دمج** لمفهوم ثنائية (الزمان - المكان)، الفضاء بأبعاده الأربعة، الأبعاد المكانية الثلاثة، الطول والعرض والارتفاع، مُضاف إليها الزمن كبعد رابع.

له وظيفة جمالية وإعلامية، تحوي معاني ورسائل تعبيرية. ويقدم معلومات من خلال بيان رمزية النصب، والتعبير عن رؤية الجائزة وفلسفتها والهدف منها، وعن القدرات الفردية والجماعية في مجال مكافحة الفساد، **ثمّلتها وثجسدها على أرض الواقع، يد مفتوحة تُسهل الحوار والتواصل مع المشاهد، وتدلل على النزاهة والنظافة، وتحمل رسالة ضمنية من نشطاء مكافحة الفساد إلى الفاسدين، بأن يكفوا عن التمادي فيه، وتقول لهم: قفوا... لا للفساد...** **إننا نستطيع أن نرى من الجهة الأخرى، تأكيداً على مبدأ الشفافية.** كما أن النُصب نفسه، مُصغر على شكل هدية تُقدم للفائزين، تُمثل ما تهدف وترمز الجائزة إليه في مجال مكافحة الفساد.



أهمية الجائزة

جائزة الشيخ تميم بن حمد آل ثاني الدولية للتميز في مكافحة الفساد، هي الأولى عربيًا وعالميًا في هذا المجال، وتمثل أكبر تجمع للخبراء المُختصين في هذا الميدان. حيث لم يسبق - وعلى هذا المستوى - إطلاق مماثل لها، رغم العدد الكبير من الدول المُوقعة والمُلتزمة في اتفاقيات الأمم المتحدة ذات العلاقة، ما يعطي لدولة قطر السبق على الصعيد العالمي في هذا الموضوع، ويؤكد احترامها للقانون الدولي والاتفاقيات والمواثيق الدولية. وتبنيها دورًا كبيرًا في دعم خطط الأمم المتحدة نحو عالم خالٍ من الفساد بحلول عام ٢٠٣٠، وبما يتوافق مع رؤية قطر الوطنية لنفس العام. وقد أصبحت حدثًا عالميًا سنويًا، ومنازة دولية لتعزيز جهود المجتمع الدولي في مكافحة آفة الفساد على المستويات كافة، وتعبيرًا عن جهود العالم والمجتمع الدولي في محاربتها. وقد حقق العديد من الفائزين بالجائزة، إنجازات متميزة بعد حصولهم عليها، ولعبوا أدوارًا حاسمة في تطوير سبل التعامل مع هذه الجائحة.

تُجسد الجائزة والفلسفة من ورائها، رؤية قطر ٢٠٣٠، وجزءًا من مشروعها الحداثي الكبير، والداعم للديمقراطيات والحريات، على الصعيدين المحلي والإقليمي والدولي، وتُمثل تطبيقًا عمليًا لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد للعام ٢٠٠٥، ورمزًا مهمًا لنصرة قيم العدالة والنزاهة وحكم القانون، وتأكيدًا جليًا على ضرورة احترام قيم الحكم الرشيد، في العالم أجمع، وهو ما يسمح للمجتمعات، والدول بالنمو، والتطور، والازدهار، وللأفراد بالإبداع، والابتكار. وإن منحها بالتنسيق مع المنظمات ذات العلاقة التابعة للأمم المتحدة، هو دليل على اعتراف وتقدير هذه المنظمات للجائزة، ولجهود الدوحة في مكافحة الفساد.

تؤكد استدامة الجائزة، أن دولة قطر تنتهج في سياساتها الخارجية والداخلية القانون، وتُخضع ذلك للحكومة، كآلية ناجحة لمكافحة الفساد، تُهيمن عليها الشرعية، وتستند إلى القانون الدولي ومواثيق المنظمات الدولية، وخاصة ميثاق الأمم المتحدة.



تعكس الجائزة التزام الدوحة بتعزيز الشفافية والمساءلة عالمياً، وتعبّر عن اهتمام دولة قطر الكبير بالشرعية الدولية وتطبيق القانون الدولي، ورغبة حكومتها وقيادتها الرشيدة، في وقف تفشي الفساد والتصدي له، باعتباره تهديداً لأمن واستقرار الشعوب كما هو الإرهاب، والفيروسات، وإيمانها المطلق بضرورة العمل الجاد لمكافحته في العالم كافة، ولما تمثله هذه الآفة، من خطورة بالغة على مستقبل الأمم وتقدمها ورفاهية شعوبها، وتوفير الحياة الكريمة لهم.

لم تقتصر هذه الجائزة على التزام دولة قطر بمنع الفساد فحسب، وإنما أظهرت أيضاً تفانيها حيال مساعدة المنظمات الدولية في تحقيق جدول أعمال الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ووضع إمكاناتها (المادية والمعنوية)، في خدمة تنمية المجتمع الدولي ممثلاً في الأمم المتحدة والمنظمات ذات العلاقة. وحرصها على تعزيز الشفافية والمساءلة على المستوى الدولي، وتأكيد التزام قطري قوي وجاد، بتعزيز جهود المجتمع الدولي، لمواجهة الفساد وتداعياته العابرة للحدود.

وقد كانت فكرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، بطرح جائزة على المستوى الدولي، بالتعاون مع الجهات الدولية التابعة للأمم المتحدة المختصة في مجال التصدي لظاهرة الفساد، حافزاً قوياً لتقديم الدعم المادي والمعنوي، لأفراد ومؤسسات في بعض دول العالم ذات العلاقة، في مجال تنفيذ بنود اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وإظهار آثارها على أرض الواقع، ونشر الوعي بأهمية مكافحة الفساد، ليس فقط على المستوى الدولي، لكن أيضاً على المستوى الوطني (الدخلي/ المحلي).

وقد اعتُبر هذا الحافز من أكبر العوامل التي برهنت على فاعلية الجائزة في إنجاح مساعي المنظمة الدولية لتحقيق أهدافها. مدعوماً بمساندة سمو الأمير وحكومته الرشيدة، عبر تقديم المساعدات المالية والدعم المادي لنشاطات المنظمة الدولية، وطرح تقديم المساعدة



القانونية والتقنية، والتوعية بأهمية تطبيق سيادة القانون، والتثقيف في مجال الحكم الرشيد، ومنع ومكافحة الفساد بشكل فعال.

وقد حققت فكرة الجائزة، وما تبعها من نشاطات وجهود وتنظيمات ذات علاقة، في مجال التوعية بمكافحة الفساد والترويج للجائزة، والحث على المشاركة والترشح لها وتنفيذها، نجاحاً متميزاً، وأبرزت أهمية احترام سيادة القانون، والعمل الجماعي في مكافحة الفساد، والحث على تطبيق القانون، واتباع الحكم الرشيد.

وقد تم ذلك أولاً: عبر المشاركة الفعالة والإيجابية في جميع نشاطات أطراف الاتفاقية واستضافة مؤتمراتها ذات العلاقة، ودعماً بالطرق كافة. وثانياً: عبر تنظيمات ذات خصوصية، أنشأتها ومولتها دولة قطر لهذه الغاية النبيلة، يوجهها ويديرها خبراء وباحثون مؤهلون في مجال القوانين عامة، والدولية خاصة، والدراسات والأبحاث ذات العلاقة، كمركز حكم القانون ومكافحة الفساد (ROLACC). وذلك من خلال نشاطات تخصصية، موجهة لتحقيق غايات وأهداف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

وقد حصل كل ذلك في ذروة نشاطات وجهود، باكورة إنجازات صاحب السمو الأمير الناجحة، في العام الأول لتوليه الحكم، ومن خلال تأسيس جائزة الشيخ تميم بن حمد آل ثاني الدولية للتميز في مكافحة الفساد، وإطلاقها في العام ٢٠١٦.

كما تبرز أهمية هذه الجائزة في تأكيد التزام دولة قطر، بنصرة ومساندة المرابطين والمناضلين، ضد هذه الآفة العالمية، وتعبيد طريق النور والأمل أمامهم، نحو إمكانية تحقيق الإصلاح والتغيير، وخلق ثقافة عالمية بأن التنمية لجميع المجتمعات، لن تتحقق من غير مكافحة الفساد وترسيخ مفهوم سيادة القانون، وذلك رغم الشعور السائد باستشراء وباء الفساد في أوصال العالم كافة، ورغم تقديم بعض القوى الكبرى والقيادات الدولية لمصالحها الخاصة، بالعقلية المكيفيلية، في عالم تتشابك فيه المصالح مع القيم الإنسانية، على حساب فضائل رباعية



(الأخلاق، العدالة، النزاهة، وحقوق الإنسان)، وفي وقت تزداد فيه دعوات الفردانية والمادية، وما لها من تداعيات على جهود التعاون والتضامن الدولي، لمواجهة التحديات العالمية المشتركة، ومن بينها مشكلة الفساد ومكافحته.

ترسل الجائزة رسالة واضحة وصريحة، إلى أولئك الذين يحاربون الفساد في كل مكان في العالم، إلى ضرورة أن يكون لديهم إيمان بقدرتهم على الانتصار وأن يتأكدوا أن: "هناك من يقف معهم، وهناك من يرى عملهم، وهناك من سبأخذ بيدهم ليجعلهم مثلاً يُحتذى به، وأنهم يستطيعون إنقاذ بلدانهم من الوقوع في فخ الفساد والوقاية منه."

يتوافق منح الجائزة كل سنة مع الاحتفال باليوم العالمي لمكافحة الفساد، الذي تقيمه الأمم المتحدة في التاسع من ديسمبر من كل عام. ولتأكيد المسؤولية الدولية المشتركة في مواجهة الفساد، يتم سنويًا اختيار مكان مختلف للاحتفال بتوزيع الجوائز كل سنة، ويكون كل مرة في بلد مختلف، بحيث يغطي أنحاء العالم كافة، وكان آخره في تونس في ٩ ديسمبر ٢٠٢٠، وتماشيًا مع ما يعيشه العالم من حرب ضد جائحة كورونا، اختارت الأمم المتحدة شعار يومها العالمي لمكافحة الفساد، (التعافي تحت راية النزاهة). وذلك تقديرًا وتكريمًا لمن ساهموا في الحملة العالمية من الأفراد والمؤسسات، الذين تفاعلوا في مكافحة الفساد، ووفقًا للمعايير والمواصفات المعتمدة دوليًا في هذا الاختصاص، ولأولئك الذين يقدمون مساهمات استثنائية لمكافحة الفساد حول العالم والوقاية منه.

وتأتي هذه الجائزة تقديرًا من حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر، للممارسات الفضلى التي يقوم بها النشطاء والممارسون في حقل مكافحة الفساد ووفقًا لما جاء بإعلان الدوحة لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث عشر للعدالة الجنائية ومنع الجريمة، المنعقد بدولة قطر بين ١٢ و١٩ أبريل ٢٠١٥، بخصوص إدماج العدالة الجنائية ومنع الجريمة في جدول أعمال الأمم المتحدة الأوسع، وذلك من أجل التصدي للتحديات الاجتماعية والاقتصادية وتعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي ومشاركة الجمهور،



والتأكيد على العلاقة الوطيدة القائمة بين حكم القانون والتنمية المستدامة، مع التأكيد على أن الوقاية من الفساد ومنعه والحد من انتشاره، هي حجر الزاوية لمُكَافَحة هذه الآفة.

ومن خلال خلفيتها العامّة، يُؤمل ألا تقتصر الجائزة على التّعريف بمن يحاربون الفساد بفاعلية فحسب، بل أن يتم الاحتفال بهم أيضا في جميع أنحاء العالم. ومن خلالها يمكن توسيع معرفة العالم والمهتمين، بمزيد من الدراية والإدراك، حول كيف يحارب الناس لوضع حد للفساد في جميع أنحاء العالم، وفاعلية الأساليب التي يستخدمونها.

كما توفر الجائزة مرجعية إرشادية مهمة، وأساسا معيارية لقياس مدى التقدم والتطور في مجال مُكَافَحة الفساد، وتساهم في تطوير أداء الجهات العامّة والخاصّة ذات العلاقة، والارتقاء بمستوى أدائها ودعمها.

وتكمن أهميّة الجائزة أيضًا، في التحديات الكبيرة التي يفرضها شبح الفساد وتنوع أشكاله، بين فساد سياسي ومالي واجتماعي وأخلاقي.... الخ، وانتشار ثقافة الرّشوة والمجاملات، مقابل تقديم خدمات غير مستحقة، تؤدي في النهاية إلى زيادة الاحتقان والغضب بين طبقات المُجتمَع، يرافقها ويعمق تأثيرها غياب معايير الحرية والعدالة والمساواة والشفافية والكفاءة وتخلف سيادة القانون، مقابل حضور طاغي للفساد والمحسوبيات، وما يترتب على ذلك من ضرر بالغ على بنية وتماسك المُجتمعات، وقدرتها على التقدم والنمو على المدى القريب والبعيد، ودور الفساد الرئيس في تخلف الشعوب، وإفشال خطط التنمية فيها، وانهيار دول وتحولها إلى دول فاشلة، واتساع نطاقه وعبوره حدود الدول إلى الجرائم المنظّمة مثل: الاتجار بالمُخدّرات والاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعيّة.

إن المعاملة المتساوية والعدالة لجميع طلبات الترشّح، وبغض النظر عن فرصة الفوز، هي اعتراف كبير من الجهات الدوليّة بالجهود الكبيرة التي بذلها المترشّح، وتقدير معنوي إيجابي، سيكون حافزا كبيرا له، لزيادة عمله وتطويره في هذا الحقل. وإن معرفة المترشّحين، بأن هناك



الملايين من الناس في العالم الذين يعرفون ما يقومون به، ويعرفون مدى تأثيره الإيجابي في الحرب على الفساد، ويقدرونه. سيُشكل دفعة قوية لهم للتقاني في مُكَافَاحَةِ الفسادِ، ومنع انتشاره ضمن نطاق تأثيرهم. ويجعلهم **قدوة حسنة** للصالحين من أبناء المُجْتَمَعَاتِ، التواقين للتغيير الإيجابي والإصلاح في ميادين الحياة كافة.



أهداف الجائزة

جاء إطلاق هذه الجائزة من قبل قيادة دولة قطر الحكيمة وحكومتها الرشيدة، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)، اتساقاً وحرصاً من سمو الأمير تميم بن حمد آل ثاني، على مساعدة المنظمة الدولية والمجتمع الدولي، ووضع إمكانات دولة قطر (المادية والمعنوية)، في خدمة أهدافها ذات العلاقة. وإسهاماً من سموه في جهود مكافحة الفساد على مستوى العالم كافة.

(١) تهدف الجائزة إلى حث الحكومات والأجهزة الإدارية والمؤسسات العامة والخاصة في مختلف دول العالم، على تبني مبادئ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC) والتعاون من أجل حسن تنفيذها، ومكافأتها على مجهوداتها في مكافحة الفساد.

(٢) تسعى الجائزة لأن تكون، أحد أهم أشكال الاتجاه النظري لبيان الدوحة، والواجهة العملية لإعلانها.

(٣) غرض الجائزة أن تكون الأداة الرئيسية، في إلقاء الضوء على الإجراءات المثلى والجديرة بالاهتمام، في مجال مكافحة الفساد، وأن تُحدث نقلة نوعية في الممارسات الفضلى عالمياً، وأن تعمل على تجذير ثقافة التميز، بكل أبعادها السلوكية والأخلاقية والمهنية، بهدف ضمان مزيد من النجاعة والتقدم، في هذا المجال.

(٤) تعمل هذه الجائزة على تقدير وتكريم، أولئك الذين ساهموا في الحملة العالمية من الأفراد، والمؤسسات، والذين تفاعلوا في مكافحة الفساد، وفقاً للمعايير والمواصفات المعتمدة دولياً في هذا المجال.

(٥) غاية الجائزة، اكتشاف وتقدير التجارب النموذجية الناجحة والمبادرات الجديدة، وإثراء الخبرات، في مجال مكافحة الفساد عالمياً، والعمل على توثيقها وتعزيزها، وجمعها، ونشرها، وتعميمها، وتبادلها، على أوسع نطاق، للاستفادة منها، دعماً لتنفيذ أهداف الأمم المتحدة والمؤتمرات الدولية في هذا السياق.

(٦) تشجيع البحث العلمي والتفكير الاستراتيجي، والارتقاء بالدراسات في هذا المجال، شكلاً وموضوعاً، وترسيخها كأداة أساسية لبناء قاعدة معرفية ومعلوماتية، قادرة على استيعاب محتواها، وتطبيقاتها المتعددة في مجال مكافحة الفساد.



- ٧) اكتشاف الباحثين والرواد في مجال مُكَافَحة الفساد، ومكافأتهم على إنتاجهم العلمي والفكري في هذا المجال، ودَعْمهم والتضامن معهم في كل مكان، وتقديمهم للمُجْتَمَع، وحفزهم بما يرفع همهم لتبني عطاء أكبر، ويجعلهم نموذج للآخرين.
- ٨) ترغيب التنافس الإيجابي بين المهتمين، للقيام بمبادرات مشابهة وجديدة، وتوسيع آفاق الشباب، وتنمية روح المبادرة بينهم، مما يُسهم في تطوير، وتعزيز الإبداع والتمَيُّز لديهم، في مجال مُكَافَحة الفساد.
- ٩) توجيه الطاقات الفردية والمؤسسية، نحو التَمَيُّز بكل أبعاده في مُحاربة الفساد.
- ١٠) الارتقاء بالوعي العام على مستوى العالم لظاهرة الفساد، عن طريق نشر الإحاطة بمفاهيمه وبيئته وميادينه.
- ١١) تعزز هذه الجائزة وترفع معنويات محاربي الفساد، والمواطنة الفاعلة وتجسدها، مقابل مشاعر الإحباط التي تدعو لها الفلسفة المكيافيلية، بأن الغاية تبرر الوسيلة.
- ١٢) ترمي هذه الجائزة لأن تكون أداة للتواصل، وبناء شراكات ومد جسور الارتباط، مع المؤسسات المحليَّة والإقليمِيَّة والدوليَّة ذات العلاقة، من أجل تطوير طرق ووسائل مُكَافَحة الفساد.



الجائزة تُحقق أهداف الأمم المتحدة في مجال مكافحة الفساد

انبثق العمل على دعم الأمم المتحدة، في تحقيق أهدافها تجاه مكافحة الفساد وتوطيد سيادة القانون وحمايته، عن قناعة شخصية، ورغبة من حضرة صاحب السمو الأمير تميم بن حمد آل ثاني، في المشاركة الفعالة في مكافحة الفساد، وشعوره بمدى خطورة هذه الظاهرة على الحياة المجتمعية، وأثرها السلبي على تحقيق أهداف وخطط التنمية، ودورها في تحطيم منظومة قيم العدالة والمساواة والحرية، التي تعمل على تحقيق سيادة القانون، وتطلعات الشعوب للتقدم والازدهار، وعدالة توزيع الثروات.

وفي السياق نفسه، وللمساعدة في تنفيذ ما تم طرحه، في مؤتمر القمة الخاص للجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر ٢٠١٥ "فإن جدول الأعمال ٢٠٣٠"، وما عدده من أهداف التنمية المستدامة المتعلقة به، للمضي قدماً في تحقيق أولويات عالمية مثل: القضاء على الفقر والجوع، والنهوض بالصحة والتعليم، وتحقيق الأمن الغذائي، فضلاً عن الأهداف الاقتصادية وتعزيز النمو الاقتصادي المُطرد والشامل والمستدام للجميع، والأهداف الاجتماعية والبيئية، والحد من أوجه عدم المساواة. وتشجيع إقامة مجتمعات سلمية وشاملة للجميع، من أجل تحقيق التنمية، وتوفير إمكانية الوصول إلى العدالة للجميع... الخ.

ومن كل تلك المعطيات أعلاه، جاءت فكرة الإعلان عن الجائزة وتأسيسها من لدن سمو الأمير، بالتعاون مع الأمم المتحدة، وما يتبعها من تنظيمات ذات اختصاص، لدعمها كأعلى سلطة ومنظمة دولية، ومساعدتها في تنفيذ وتفعيل نشاطاتها واتفاقياتها ذات العلاقة، ومساندتها لتحقيق أهدافها في ميدان التصدي الحيوي لما يُسمى بآفة العصر.. (ظاهرة الفساد)، وذلك من خلال الرغبة الصارمة في التواجد على المسرح الدولي، ومن خلال توفير إمكانيات دولة قطر المادية والمعنوية، وإتاحة ما لديها من خبرات قانونية مؤهلة للمساعدة في مكافحة الفساد، وتأمين الحافز المعنوي والمادي القوي للقيام بذلك، خدمةً للمجهودات



الأمم المتحدة تحارب الفساد من خلال جائزة الشيخ تميم بن حمد آل ثاني الدولية للتميز في مكافحة الفساد

العالمية في هذا المجال الحيوي، ويتم ذلك عبر رؤية ورسالة واستراتيجية شاملة، تضمن لدولة قطر، التواجد ضمن أكثر الدول تقدمًا في محاربة الفساد، وتطبيق سيادة القانون.

ومن هذا المنطلق، وفي مجال تحويل دعم الأمم المتحدة -لتحقيق أهدافها بشكل عام ومكافحة الفساد بشكل خاص- إلى إجراءات عملية ملموسة على أرض الواقع.. ارتأت دولة قطر وقيادتها الحكيمة المساهمة الفعالة في تدعيم سيادة القانون، والحكم الرشيد، ومكافحة الفساد، كأحد أهم الوسائل المتاحة لديها، وتقع ضمن إمكاناتها، لتعزيز جهود الأمم المتحدة والوكالات الدولية التابعة لها في هذا المجال. وذلك عبر وسائل التوعية على المستوى الدولي، والتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة المخدرات والجريمة.... فأنشأت عام ٢٠١٣، مركز حكم القانون ومكافحة الفساد (ROLACC)، ليكون الأداة الفاعلة الرئيسة لتحقيق هذه الغايات، وبلورة هذا الدعم.

وفي ميدان آخر أكثر أهمية -وفي السياق نفسه- وإضافة إلى إنشاء المركز، وهو ميدان تحفيز وتكريم أصحاب الرأي والمفكرين والمهتمين القائمين على مستوى جميع دول العالم، للعمل والتصدي للفساد، والتوعية بآثاره على مجتمعاتهم ومستقبل شعوبهم، ولشحن هممهم، وإيجاد دافع قوي لديهم، لبذل أقصى طاقاتهم في مكافحة والتصدي لهذه الآفة:

وجّه حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، الحكومة القطرية لاتخاذ خطوة عملية ملموسة أخرى للتصدي للفساد بشكل عام، للتوعية بتطبيق سيادة القانون ودعم الحكم الرشيد ومكافحة الفساد بشكل خاص، وإلى الترويج لمنظومة قيم التميز والإبداع والإخلاص في مكافحة الفساد. ودعماً لتحقيق أهداف الأمم المتحدة ورؤية ورسالة ذلك المؤتمر الدولي المشار إليه سابقاً... فقد أعلن لأول مرة عن إنشاء جائزة سنوية، ذات صبغة دولية لخدمة



أهداف الأمم المتحدة في هذا المجال. وقد كانت دورتها الأولى في فيينا بالنمسا يوم ٩ ديسمبر ٢٠١٦، في احتفال رعاه صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير دولة قطر، بحضور سعادة السيد بان كي مون الأمين العام للأمم المتحدة في ذلك الوقت.

وكما نرى فهناك ارتباط إيجابي، كبير ووثيق، وعلاقة وطيدة، بين فكرة الجائزة وفلسفتها، ومفهومها وأهدافها العامة، من جهة، وبين ... تحقيق أهداف الأمم المتحدة ومنظمتها، ومؤتمراتها ذات الصلة في نفس السياق، من جهة أخرى. حيث إن الأولى (الجائزة)، تدعم تحقيق أهداف الثانية (الأمم المتحدة)، وتعزز تجسيدها على أرض الواقع، والأولى - بنفس الوقت - كذلك، هي إحدى الوسائل الرئيسة العملية التنفيذية الفعالة، لمساندة تحقيق أهداف الثانية، في مجال مكافحة الفساد على المستوى الدولي.



دور مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (United Nations Office on Drugs and Crime) (UNODC)، هو العنصر الرئيس في عملية إدارة جائزة الشيخ تميم بن حمد آل ثاني الدولية للتميز في مكافحة الفساد (Sheikh Tamim bin Hamad al STACEA) (Thani International Anti - Corruption Excellence Award)، من خلال مقره في فيينا (United Nations Office In Vienna) (UNOV). وذلك بالتعاون والتنسيق مع مركز حكم القانون ومكافحة الفساد في الدوحة (Rule Of Law And-Anti-Corruption Center) (ROLACC)، وفي جميع مراحلها الإجرائية والقانونية، من مرحلة الإعلان إلى مرحلة احتفالية التكريم. بحيث يتم العمل والتنسيق بين الطرفين، حسب مودونة قواعد السلوك والقواعد المرجعية لأعمال اللجان. وسيتم توضيح الدور الكبير الذي يقوم به المركز في هذا المجال بالتفصيل أكثر، في العناوين القادمة من هذا الكتيب.

يوفر هذا المكتب الإطار العام والنواة الرئيسة، لتبادل المعلومات والدراسات والأبحاث والمبادرات والخبرات والتجارب، ذات العلاقة في موضوع مكافحة الفساد، من خلال التعاون مع جميع الهيئات المعنية بمكافحة الفساد، في جميع الدول الموقعة على الاتفاقية، بوصفه الأمين على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والقائم بأعمال سكرتارية مؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية، وتعزيز التعاون مع أبرز مراكز البحث والتدريب على مستوى العالم.

يعد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، رائداً عالمياً في مجال مكافحة المخدرات غير المشروعة والجريمة الدولية، علاوة على كونه مسؤولاً عن تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الرئيس لمكافحة الإرهاب. وقد أنشئ عام ١٩٩٧، ويعمل فيه ٥٠٠ موظف تقريباً في مختلف أنحاء العالم. ويتولى تشغيل ٢٠ مكتباً ميدانياً في ١٥٠ بلداً، ومكثبين للاتصال في نيويورك وبروكسل. ويقوم موظفوه الميدانيون، الذين يعملون بشكل مباشر مع الحكومات



الأمم المتحدة تحارب الفساد من خلال جائزة الشيخ تميم بن حمد آل ثاني الدولية للتميز في مكافحة الفساد

والمنظمات غير الحكومية، بإعداد وتنفيذ برامج لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة، مُصممة خصيصًا لملاءمة احتياجات البلدان المحددة.

يقوم هذا المكتب على توعية الناس في العالم، بمخاطر إنتاج وتعاطي المخدرات غير المشروعة، وتعزيز مكافحة غسل أموالها وتجارتها والجرائم المتصلة بها دوليًا. كما يعمل على تحسين إجراءات منع الجريمة، والمساعدة على إصلاح العدالة الجنائية، وتطوير نظم مستقرة ومُستدامة لها، بغية تعزيز سيادة القانون، ومكافحة الأخطار المتنامية الناجمة عن الجريمة المنظمة والفساد.



UNODC

United Nations Office on Drugs and Crime



فئات الجائزة

يتطلب تحقيق أكبر عدد ممكن من أهداف الجائزة المتعدّدة، وتبني أفضل الممارسات في مجال مُكَافَحة الفساد، وتأسيس ثقافة التميّز بهذا الخصوص، وتكريم الذين يعملون لعالم أفضل من خلال مُكَافَحة الفساد وتقديرهم، وتكريس العدالة وسيادة القانون، عدم اعتبارها جائزة واحدة، وتقسيمها إلى عدة جوائز تشمل عدة فئات. وذلك للمساعدة في دعم وحفز وتنفيذ أكبر عدد ممكن من أهدافها، وتحديد أبرز المشاريع والمبادرات التي تعزز تحقيق رؤيتها ورسالتها وفلسفتها واستراتيجيتها وأهدافها، وعدم اقتصر الدعم على هدف دون غيره، وتقديرًا للجهود المتميّزة في العديد من المجالات المتنوعة، في إطار الجهود الدوليّة لمُكَافَحة الفساد.

تمنح الجائزة في كل دورة لفرد أو مؤسسة أو أكثر في كل من الفئات الآتية:

الفئة الأولى: إنجاز العمر / الإنجاز المتميّز. الهدف من هذه الفئة، هو تقديم التقدير والدعم، لأولئك الذين يكرسون حياتهم العملية كاملة في مجال مُكَافَحة الفساد، أو أولئك الذين لديهم إسهامات متميّزة، تجعلهم أهلاً للتقدير في هذا الخصوص.

تبحث هذه الفئة عن أولئك الذين أظهروا مساهمات مستمرة، أو طرحوا أفكارًا جديدة متميّزة ونفذوها، بحيث يكون لها أثر إيجابي واضح وبارز، في إنجاز جدول أعمال يتعلق بمُكَافَحة الفساد، سواء أكان ذلك على الصعيد المحلي و/أو الدولي؛ وفضلاً عن أولئك الذين أظهروا التزامًا صارمًا بمنع الفساد ومكافحته؛ وأولئك الذين أبدوا التزامًا واضحًا بنزاهة شخصية ومهنيّة على حد سواء؛ وأولئك الذين يظهر تأثير إجراءاتهم ومبادراتهم وأعمالهم، ملموسًا في مجال مُكَافَحة الفساد؛ وأولئك الذين يمكنهم أن يكونوا أمثلة مُحتملة، ونموذجًا يحتذى بها الآخرون في هذا المجال.

الفئة الثانية: الابتكار في مُكَافَحة الفساد. تتطلع هذه الفئة إلى تحويل مفهوم الابتكار، إلى عمل وثقافة مؤسسية فاعلة وداعمة لمُكَافَحة الفساد، ومكافأة أولئك الذين أنشأوا وطوروا الأدوات اللازمة للمساعدة في ذلك. ويشمل ذلك: تطوير واستخدام حلول ونهج مبتكرة في مُكَافَحة



الفساد ورفع مستوى الوعي بها. حيث إن مكافحة الفساد، لا تحتاج إلى التحلي بالإرادة من جانب مجموعة من الأفراد أو المؤسسات المعنية فحسب، بل يلزمها أيضًا أدوات حتى يتسنى القضاء عليه.

قد تتضمن هذه الحلول والنهج والأدوات، استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات (مثل التطبيقات الجديدة أو البرامج أو التقنيات المتكاملة)، بالإضافة إلى النهج الابتكارية الأخرى، التي من شأنها أن تساعد أولئك الذين يرغبون في مكافحة الفساد بالوسائل الممكنة كافة.

الفئة الثالثة: إبداع الشباب وتفاعلهم لمكافحة الفساد. تسعى هذه الفئة إلى تقدير وتشجيع وتحويل تلك الأفكار والمشروعات الإبداعية الجديدة، التي يصممها ويقودها الشباب في هذا الخصوص، وتدعمها منظمات غير حكومية أو منظمات المجتمع المدني، إلى واقع، حيثما أمكن. وقد تتراوح هذه المشروعات بين مبادرات لمكافحة الفساد يقودها شباب ومخيمات صيفية، أو حملات مدرسية وحملات لرفع مستوى الوعي ينسقها الشباب.

إن مكافحة الفساد ليست عملاً يجب القيام به في الوقت الحاضر فحسب، ولكنه أيضًا أمر يجب التفكير بشأنه في المستقبل الذي ينتظرنا. وبالتالي تبرز أهمية إشراك الأجيال الصغيرة -سواء كانوا شبابًا في سن المراهقة أم طلابًا في جامعات أم موظفين صغارًا- في مكافحة الفساد. والأهم من ذلك هو التطوير والقيادة في مجال تنفيذ الأنشطة، أو المشروعات، أو المبادرات الفردية، أو الجماعية المصممة لرفع مستوى الوعي، واقتراح حلول جديدة لمنع الفساد، ومكافحته بين الشباب والمجتمع ككل.

الفئة الرابعة: البحث والمواد التعليمية الأكاديمية. يمكن مكافحة الفساد من خلال مجموعة متنوعة من الوسائل، ومن بينها: البحث والتعليم (التثقيف). فمن خلال معرفة ودراسة الأسباب والعوامل التي تخلق الفساد وتنتشره، يمكن أن تتم مكافحته بطريقة أكثر فاعلية وكفاءة.



تبحث هذه الفئة عن الأفراد و/أو الكيانات، التي لديها مجموعة من الأبحاث والمنشورات والدراسات، التي ساهمت، من خلال الإنجازات الأكاديمية والعلمية أو التكنولوجية، في تطوير برامج (منهجية ولا منهجية) ناجحة ومؤثرة، ومُعترف بها علمياً، وأن يكون لها إسهامات كبيرة في زيادة المعرفة بمجال مُكافَحة الفساد، من خلال الأبحاث والمطبوعات والأعمال المرتبطة بالتعليم (التثقيف) في هذا الخصوص؛ وأن يكون لهذه الإسهامات تأثيرات بارزة في رفع مستوى الوعي بين المُجتمَع الأكاديمي حول مُكافَحة الفساد.



مدونة قواعد السلوك للعاملين في الجائزة

ترتكز هذه المدونة على أسس العدالة ومبادئها، وعلى تكافؤ الفرص، والشفافية، والمساءلة، والنزاهة المهنية، والحيادية، والإصرار على تحقيق رؤيتها ورسالتها وأهدافها، وتحمل المسؤولية. وعلى جميع المعنيين، الالتزام بأحكام هذه المدونة، والأسس والمبادئ التي ترتكز عليها.

تهدف هذه المدونة إلى الآتي: ضمان التزام جميع المعنيين بمعايير وأسس عمليات الجائزة وإجراءاتها بمراحلها المختلفة، وإرساء معايير أخلاقية، وقواعد ومبادئ أساسية لآداب موظفي سكرتارية الجائزة، وأعضاء اللجنة العليا لاختيار الفائزين، وأعضاء المجلس الاستشاري للجائزة للتقييم، والفائزين بالجائزة، وترسيخ قيم وثقافة مهنية عالية لدى جميع العاملين في هذا المجال، وتعزيز الالتزام بهذه المعايير والقواعد والقيم، وتثبيت أسس الممارسات الجيدة والحاكمة الرشيدة.

وذلك من خلال توعيتهم وتوجيههم نحو الأخلاقيات الوظيفية السليمة، وأطر الانضباط الذاتي، التي تحكم عمليات الترشيح والتقييم والاختيار. وتعزيز ثقة جميع الأطراف بمهامهم وعملهم، وزيادة الاحترام والتقدير، لدورهم في توفير أفضل فرص العدالة والنزاهة والشفافية، بأفضل طريقة ممكنة.

تحدد القواعد والأسس الآتية مدونة السلوك لجائزة الشيخ تميم بن حمد آل ثاني الدولية للتميز في مكافحة الفساد (والمشار إليها فيما بعد باسم "الجائزة")، التي يجب أن يلتزم بها موظفو سكرتارية الجائزة، وأعضاء اللجنة العليا لاختيار الفائزين، وأعضاء المجلس الاستشاري للجائزة للتقييم، والفائزون بالجائزة. وهي تُعد توجيهات أخلاقية يجب أن تلتزم بها الكيانات المذكورة أعلاه قبل عملية الترشيح، والتقييم، واختيار المرشح للجائزة وخلالها وبعدها.



قواعد مُدَوّنة السُّلوك لجميع العاملين في الجائزة:

- ١- يتعيّن على جميع موظفي وأعضاء الهيئات المذكورة أعلاه، الالتزام بأعلى المعايير المهنية للسُّلوك، وتجنّب تضارب المصالح في أداء وظائفهم.
- ٢- يتوجّب عليهم كذلك، إبلاغ مُشرفيهم أو الهيئة المَعْنِيّة عن أي تضارب مُحتمل أو فعليّ في المصالح، ويتحتم عليهم العملُ وَفَقًا للإرشادات والشروط المَرَجِعِيّة ذات الصلة، التي يحصلون عليها لإدارة تضارب المصالح، بحيث لا يؤثر ذلك على نزاهة الجائزة وشفافيتها.
- ٣- يُطلب من جميع الموظفين والأعضاء، الالتزام بالسريّة في أثناء إجراءات الترشيح، والتّقييم، والاختيار.
- ٤- ينبغي على الموظفين والأعضاء التصرّف بطريقة احترافية، ومُهذبة، ودبلوماسية، والحفاظ على الموضوعية والنزاهة في أثناء عملية التّقييم والاختيار.
- ٥- يحق لمحامي الأمم المتحدة لمُحاربة الفساد - رئيس اللجنة العليا لاختيار الفائزين بالجائزة أن يطلب من الموظفين والأعضاء الذين ينتهكون السريّة، وأولئك العاملين في أي هيئة مَعْنِيّة بالاختيار، والذين يتصرفون بشكلٍ غير لائق، الاستقالة والتنازل عن مناصبهم.
- ٦- لا يجوز للموظفين والأعضاء ترشيح أي مُرشّح لأي فئة من فئات الجائزة طوال مدة ولايتهم.
- ٧- لا يُؤدّن للموظفين والأعضاء، عند اتخاذ قراراتهم أن يُميّزوا على أساس العرق، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الأصل القومي، أو الاجتماعي، أو الممتلكات، أو الميلاد.



شروط وآلية تقديم طلبات الترشح للجائزة

يتبع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة/ سكرتارية الجائزة (UNODC)، وبالتعاون مع مركز حكم القانون ومكافحة الفساد (ROLACC)، سياسة صارمة وتعليمات محددة، في الترشيح من طرف ثالث. حيث تؤكد هذه التعليمات وهذه السياسات، على أن يكون الترشيح لنيل الجائزة عن طريق المؤسسات والمنظمات والهيئات فقط، وهي التي لديها الحق بالتقدم بترشيح شخص ما، أو تنظيم ما، على وفق معايير فئات الجائزة، مع التأكيد على أنه سيتم تجاهل الطلبات المقدمة الخاصة بالترشح الذاتي، (لا يحق لأي شخص أو مؤسسة ترشيح نفسه/ نفسها).

وتشترط سكرتارية الجائزة الترشيح والإشارة إلى الأفراد الرواد والجهات، الذين بذلوا الوقت والجهود الكبيرة والمثمرة، في وضع حد للفساد، ومحاربه في مناطقهم، وحققوا نتائج إيجابية، دون أن يكون هناك أدنى علاقة مع أي من أطراف التنظيم، والاختيار والتقييم ومهامهم، بما يضمن الفرصة العادلة والنزاهة لجميع المرشحين المحتملين.

يتم التسجيل للترشيح سنوياً، من خلال الموقع الإلكتروني لجائزة الشيخ تميم بن حمد آل ثاني الدولية للتميز في مكافحة الفساد. واختيار زر (رشح الآن). ويجب اتباع التعليمات الواردة في طلب الترشيح والتقديم بها، عند تعبئة نموذج الترشيح الموجود على الموقع الإلكتروني للجائزة.

يتم كذلك -ضمن الإعلان عن فتح باب الترشيح للجائزة- تحديد تاريخ إغلاق عملية تقديم طلبات الترشح. وعند تقديم طلب الترشح من الجهة المعنية، يجب أن يتم إرفاق المستندات والوثائق، التي تدعم وتبرر أسباب تقديم طلب الترشح. تعامل طلبات الترشح والوثائق والإجراءات كافة، ذات العلاقة بالجائزة بسرية تامة.

في حال الموافقة على قبول طلب الترشح من قبل سكرتارية الجائزة، يُمكن للجهة مقدمة الطلب الدخول إلى ملف الترشيح، وإضافة المزيد من الوثائق والمستندات والتفاصيل المطلوبة.



عند تقديم الوثائق المرفقة مع طلب الترشح، وبغض النظر عن -اللغة الأصلية لها- يجب تقديم ملخص لها، باللغة الإنكليزية لا يزيد على أربع صفحات، يُلخص فيه جميع محتويات تلك الوثائق، وهذا شرط إلزامي يشمل الوثائق المقدمة كافة.

في حالة قبول طلب الترشح من قبل المجلس الاستشاري للجائزة / للتقييم، سيتم إرسال رسالة إلكترونية إلى كل من الجهة التي تقدمت بطلب الترشيح (المُرشح)، والجهة أو الشخص المعني بهذا الطلب (المُرشح)، لإبلاغهم بذلك. ويمكن أن يستقبل (المُرشح) المزيد من الرسائل الإلكترونية، في حال رغب المجلس الاستشاري في التواصل معه:

- يشمل المرشحون المؤهلون، كبار المسؤولين من الإدارات والوكالات الحكومية والمنظمات الدولية والمؤسسات الأكاديمية، والمنظمات غير الحكومية الشهيرة والرابطات المهنية.
- يمكن ترشيح كل مرشح في واحدة فقط من فئات الجائزة.
- لا تُقبل طلبات ترشيح المتوفين.

يجب أن تشمل معلومات طلب الترشيح الآتي:

- ✓ اسم وعنوان وتفاصيل كلٍّ من مُقدم الطلب (الطرف الثالث) والمرشح والعلاقة بينهما.
- ✓ يختار مقدم الطلب فئة الجائزة لطلب الترشيح.
- ✓ إضافة إلى وصف مُختصر للأسباب الرئيسية، التي تبرر حصول المرشح على الجائزة. على سبيل المثال، كفاءة المرشح؛ تفاصيل المشروع وتأثيره؛ العمل الأكاديمي وما إلى ذلك.

لا تقبل الأمانة الترشيحات التي تتضمن بيانات غير كاملة و/أو مفقودة. ولا يُعد الفائزون السابقون بأي فئة من فئات الجائزة، مرشحين مؤهلين لجائزة أخرى، لكن يمكن اعتبارهم مرشحين ومقدمي طلبات ترشيح.



دور مكتب سكرتارية الجائزة، والأعمال التي يقوم بها بالنسبة للجائزة، من بدء تسلّم طلبات الترشح إلى التدقيق والتقييم، فالاختيار، ثم التكريم.

تم تأسيس مكتب إداري كسكرتارية للجائزة، وهو موجود في مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) في فيينا، ويقوم بتنفيذ أعماله، إدارة فرع الفساد والجريمة الاقتصادية التابع للمكتب. وذلك للاضطلاع بمسؤولية الأعمال الإدارية، والقيام بالإجراءات الضرورية، لخدمة كل ما يتعلق بفعاليات الجائزة.

يقوم هذا المكتب بجميع أعمال اللجان المختلفة (المجلس الاستشاري للجائزة للتقييم، واللجنة العليا لاختيار الفائزين بالجائزة)، وتسهيل أعمالهما، وتأمين كل ما يتعلق بحاجاتهما الإدارية، وحاجات مرافق الاجتماعات، والدعم الإداري واللوجستي المناسب، وذلك لتقديم المساعدة في تنفيذ واجباتهما فيما يتعلق بالجائزة، وأطلق عليه اسم سكرتارية الجائزة.

مكتب سكرتارية الجائزة، هو حلقة الوصل بين المترشحين وجهات ترشيحهم من جهة، وبين مركز حكم القانون ومكافحة الفساد، والمجلس الاستشاري واللجنة العليا للجائزة من جهة أخرى.

يستمر عمل سكرتارية الجائزة طوال العام. حيث يتولى هذا المكتب متابعة ضمان الترشيح للجائزة، والمشاركة في تقديم الترشيحات المناسبة ضمن الشروط الموضوعية، والإجابة على استفسارات جهات الترشيح والتنسيق معها، ضمن إطار الشروط الموضوعية للمترشحين.

كما يقوم بتسهيل وتنسيق وتنفيذ عمل اللجان، وتنفيذ طلبات أعضائها المتعلقة بالمترشحين وجمع المعلومات عنهم، والحصول على الوثائق الضرورية لغايات التقييم، والتأكد من مدى صحتها، وموثوقيتها، واعتمادها من الجهات الرسمية ذات العلاقة.



تشرف السكرتارية على تنفيذ إجراءات اختيار المترشحين، بهدف تحقيق العدالة والنزاهة، وشفافية التقييم والاختيار للحصول على الجائزة، وضمان صلاحية الترشيحات التي تصل إلى لجان التحكيم، وأنها مطابقة للمتطلبات والشروط المحددة لعملية الترشيح.

يُشارك مَكْتَبُ سكرتارية الجائزة، بشكل فعّال في عملية التقييم. والتي تبدأ مباشرة بعد الدعوة إلى الترشيح. وذلك من خلال قيامه بتسلّم الطلبات، ودراسة الترشيحات، والاتصال بالمترشحين للتأكد من المَعْلُومَات - عند الحاجة لذلك -.

قد يقوم مَكْتَبُ السكرتارية بالطلب من بعض المترشحين المؤهلين، تقديم مَعْلُومَات إضافية، بطلب من المجلس الاستشاري - إن لزم ذلك -.

بعد مراجعة جميع الطلبات وتدقيقها، يقوم المَكْتَبُ بإعداد قائمة بالمترشحين المؤهلين، حسب شروط الجائزة ومتطلباتها، بحيث تحتوي على أسمائهم كافة وطلبات الترشح، والوثائق والمَعْلُومَات المساندة لكل طلب ترشيح. ويقدمها إلى المجلس الاستشاري، ليقوم بدوره بدراستها وتقييم الأسماء الواردة فيها.

تُنظَمُ سكرتارية الجائزة اجتماعات خاصة للمرحلة الأولى من التقييم، ليقوم فيها أعضاء المجلس الاستشاري، بمراجعة الترشيحات كافة، وقد يطلب المجلس خلالها من سكرتارية الجائزة، الحصول على مَعْلُومَات إضافية عن بعض المترشحين، أو تنظيم إجراء مقابلات خاصة مع بعضهم حسب الحاجة.

في المرحلة الثانية من عملية التقييم، يقوم أعضاء المجلس الاستشاري، بتصفية المترشحين في قائمة مُختَصَرَة، تضم أسماء ثلاثة إلى خمسة مترشحين من كل فئة، تسلمها إلى سكرتارية الجائزة، لتقوم بمزيد من البحث والتقصي والتأكد من المَعْلُومَات الواردة في الوثائق والمستندات التي اعتمدت عليها المرحلة الأولى من التقييم، ومراجعتها، ومراجعة الخلفيات الشخصية لأفراد القائمة، باستثناء الحالات التي يرى فيها المجلس أنه لا حاجة للقيام بذلك.



فور الانتهاء من إعداد القائمة النهائية المُختصرة، تقوم سكرتارية الجائزة برفعها إلى اللجنة العليا لاختيار الفائزين، حيث تقوم بدورها بدراستها مرة أخرى، وتختار من القائمة - وبقرار منها فقط - الفائزين، ولديها الحق في عدم منح أي جائزة في أية فئة، ما لم تجد المُترشِّحين المؤهلين للفوز بها.

بعد تحديد الفائزين يتولى مركز حُكم القانون ومُكافَحة الفساد في الدوحة، وبالتَّعاون مع مَكْتَب سكرتارية الجائزة، القيام بجميع الترتيبات الإدارية، واللوجستية اللازمة لعملية تسليم الجوائز وتكريم الفائزين، وبالتنسيق مع الجهات المحليَّة والدوليَّة، المعنِية بموضوع الاحتفال الرسمي.



القواعد المرجعية والشكلية لعمل مكتب سكرتارية الجائزة

تأسيس سكرتارية الجائزة

تأسست سكرتارية الجائزة من قبل محامي الأمم المتحدة لمحاربة الفساد (رئيس اللجنة العليا لاختيار الفائزين بالجائزة)، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بهدف المشاركة في الدور الوظيفي الداعم والتخطيطي والتنظيمي والإداري، لتخطيط الجائزة وتنفيذها ومتابعتها.

١. يتكون الهيكل التنظيمي لمكتب السكرتارية من: أمين تنفيذي وموظفين مهنيين وإداريين، حسب الحاجة، لأداء وظائفه.
٢. تتحمل السكرتارية مسؤولية جميع المسائل التنظيمية والإدارية والمالية المتعلقة بالجائزة، بما فيها وضع الإجراءات المطلوبة لتنفيذها، وتقديم الدعم الشامل لعملية الاختيار.
٣. لا تشترك السكرتارية، بأي حال من الأحوال، في أي إجراء من شأنه التأثير على إجراءات الاختيار للجائزة.

التزامات ومسؤوليات السكرتارية

تتضمن التزامات ومسؤوليات مكتب السكرتارية: تنسيق وتنفيذ جميع الأعمال الروتينية والمكتبية كافة، لإدارة وتنفيذ عمليتي الترشيح والاختيار للجائزة، والتي تشمل -على سبيل الذكر لا الحصر - الآتي:

- إعداد وتنسيق إجراءات الترشيح والاختيار الخاصة بالمرشحين للجائزة.
- بعد الحصول على الموافقة؛ يقوم بتطبيق إجراءات العناية اللازمة بخصوص القائمة المختصرة للمرشحين، والقيام بطلب معلومات إضافية عن المرشحين -إن لزم الأمر - وتطلب موافقتهم على الترشيح، مع إجراء التحريات الشخصية المسبقة عليهم.
- يقوم المكتب بوضع وتنفيذ استراتيجية تواصل مناسبة، لتسليم الترشيحات، بالإضافة إلى مشاركة المعلومات المتعلقة بالجائزة، وحفظها وتسجيلها.
- يقدم الدعم الإداري والتنظيمي للجنة العليا لاختيار الفائزين، والمجلس الاستشاري للجائزة للتقييم، قبل عملية التقييم والاختيار وفي أثنائها وبعدها.



- يقوم بإعداد وتنسيق وتنظيم والإشراف على/ وتنفيذ الحفل السنوي لتقديم الجوائز وعملية التكريم.
- إعداد التقارير والتقييمات وقوائم الاتصال والدروس المستفادة.
- تلتزم السكرتارية باتباع وتطبيق أفضل الممارسات، وتستخدم مواردها بفاعلية لتنفيذ مسؤولياتها.

عملية الترشيح للجائزة

١. تُعد السكرتارية وتنشر الإرشادات الخاصة بعملية الترشيح والاختيار للجائزة، عقب موافقة اللجان المعنية بالجائزة.
٢. تنشر الإرشادات عبر قنوات التواصل الخاصة بالجائزة، بحيث يغطي ذلك، جميع خطوات الترشيح المقرر تطبيقها.

استراتيجية التواصل

١. تضع السكرتارية وتحافظ على استراتيجية تواصل شاملة، لنشر المعلومات عن الجائزة وترويجها.
٢. يجب أن تشمل استراتيجية التواصل على وسائل الإعلام التقليدية والحديثة.



القواعد المرجعية والشكلية لعمل المجلس الاستشاري للجائزة ١ للتقييم والتزاماته

اختيار وتشكيل المجلس الاستشاري (Advisory Board) للجائزة ١ للتقييم

١. يتألف المجلس الاستشاري للجائزة ١ للتقييم، من مجموعة من الشخصيات البارزة والشركاء الاستراتيجيين الفاعلين والخبراء، على مستوى العالم، في مجال منع ومكافحة الفساد.
٢. يتم اختيار أعضاء المجلس الاستشاري، من قبل مكتب سكرتارية الجائزة، الموجود في مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)، وذلك بالتعاون والتنسيق والتشاور، مع مركز حكم القانون ومكافحة الفساد (ROLACC).
٣. يتشكل المجلس الاستشاري، من خمسة أعضاء كحد أدنى، مع الأخذ في الحسبان التوازن بين التمثيل الجغرافي، والإقليمي، والجنس، بهدف ضمان عملية اختيار عادلة وشفافة.

التزامات ومسؤوليات المجلس الاستشاري للجائزة ١ للتقييم

الهدف الرئيس للمجلس هو: إجراء عملية تقييم واختيار المترشحين للفئات المختلفة للجائزة، وذلك من قائمة المترشحين التي تُعدها سكرتارية جائزة الشيخ تميم بن حمد آل ثاني الدولية للتميز في مكافحة الفساد، وذلك وفقاً لإرشادات الترشيح، والتقييم، والاختيار للجائزة.

ويتمثل دور المجلس في: دراسة ومراجعة جميع الترشيحات الأولية التي تم قبولها، ومن ثمّ يختار ويُعد قائمة مصغرة للمترشحين، من بين ثلاث إلى خمس ترشيحات لكل فئة، مع التوصيات المناسبة لها، لكي تنظر فيها اللجنة العليا لاختيار الفائزين.

يتولى المجلس الاستشاري كذلك، إعداد مستندات ووثائق، خاصة بالمترشحين المدرجين في القائمة المصغرة، وذلك لمساعدة اللجنة العليا لاختيار الفائزين في عملية التقييم. ويقوم بإبلاغ السكرتارية بأي اختلاف و/أو تناقض في عملية الترشيح والتقييم.

يُمنح الأعضاء المختارون في المجلس الاستشاري، تفويضاً لمدة ثلاثة أشهر سنوياً، للاضطلاع بالمهام الموكلة إليهم، والمتمثلة في تقييم أهلية ونزاهة جميع الترشيحات. باستخدام



الأمم المتحدة تحارب الفساد من خلال جائزة الشيخ تميم بن حمد آل ثاني الدولية للتميز في مكافحة الفساد

طرق وسائل بحثية مختلفة، قد تشمل زيارات ميدانية ومقابلات ومؤتمرات هاتفية وفيديو عن بُعد.

يلتزم المجلس الاستشاري خلال تنفيذه للمسؤوليات الموكلة إليه، بمُدونة قواعد السلوك للعاملين في الجائزة. وإذا كان أحد أعضاء المجلس الاستشاري، غير قادر على إجراء اختيار غير مُتحيز بسبب أي من العوامل المبينة في مُدونة قواعد السلوك و/أو أي عوامل أخرى، يتعين عليه/عليها إبلاغ المجلس الاستشاري بذلك، والامتناع عن الاختيار.



القواعد المرجعية والشكلية لعمل اللجنة العليا لاختيار الفائزين

اختيار وتشكيل اللجنة العليا (Supreme Committee) لاختيار الفائزين

١. تتألف اللجنة العليا لاختيار الفائزين بالجائزة، من رئيس وأربعة أعضاء، يتم اختيارهم بالتشاور، والتعاون والتنسيق، بين مركز حكم القانون ومكافحة الفساد ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.
٢. يتحقق النصاب القانوني فيما يتعلق بقرارات الاختيار بثلاثة أعضاء على الأقل، بمن فيهم رئيس اللجنة.

التزامات ومسؤوليات اللجنة العليا لاختيار الفائزين

إجراء الاختيار النهائي للفائزين في فئات الجائزة المختلفة، من القائمة المصغرة التي قدمها المجلس الاستشاري للجائزة للتقييم. وتشمل بين ثلاثة إلى خمسة ترشيحات من كل فئة من فئات الجائزة، على أن يتم اختيار فائز واحد أو اثنين - حسب الحاجة - من كل فئة من فئات الجائزة.

١. تقديم قائمة نهائية بأسماء الفائزين في كل فئة من فئات الجائزة، لمكتب سكرتارية الجائزة.
٢. تقديم تقرير لبيان أي تعارض - إن وجد - مع التوصيات التي قدمها المجلس الاستشاري للجائزة للتقييم.

٣. تلتزم اللجنة العليا لاختيار الفائزين خلال تنفيذها للمسؤوليات الموكلة لها، بمُدونة قواعد السلوك للعاملين في الجائزة. وتتم عملية المناقشة والاختيار ضمن الإطار العام الأخلاقي، الموضح في المدونة. وضمن هذا الإطار يتعين على أعضاء اللجنة، الحفاظ على مصداقية الجائزة ومكانتها، وأن يستخدموا سلطاتهم وفقاً للفهم المتسق مع معايير التقييم والاختيار، والتي ستقدم لهم في صورة ملاحظات إرشادية تفصيلية وإحاطات موجزة. يتعين على اللجنة العليا لاختيار الفائزين إعطاء الاعتبار والاهتمام الكامل، لجميع الترشيحات الواردة في القائمة المختصرة، دون أي تمييز، واتباع نفس معايير التقييم التي يتبعها المجلس الاستشاري.



الأمم المتحدة تحارب الفساد من خلال جائزة الشيخ تميم بن حمد آل ثاني الدولية للتميز في مكافحة الفساد

إذا كان أحد أعضاء اللجنة العليا لاختيار الفائزين، غير قادر على إجراء اختيار غير مُتحيّز بسبب أي من العوامل المبينة في مُدونة قواعد السلوك، و/أو أي عوامل أخرى، يتعيّن عليه/عليها، إبلاغ اللجنة العليا لاختيار الفائزين والامتناع عن الاختيار.

تمت إتاحة جميع الوثائق المتعلقة بالجائزة للاطلاع العام، لإظهار التزام جميع العاملين في الجائزة، وأصحاب المصالح والعلاقة بها، بالنزاهة والشفافية والعدالة.



الأمم المتحدة تحارب الفساد من خلال جائزة الشيخ تميم بن حمد آل ثاني الدولية للتميز في مكافحة الفساد

أعضاء المجلس الاستشاري للجائزة ١ للتقييم

يتألف المجلس الاستشاري للجائزة ١ للتقييم، من مجموعة من الشخصيات البارزة والشركاء الإستراتيجيين الفاعلين، والخبراء المعروفين دوليًا في مختلف المجالات المتعلقة بمجال منع ومكافحة الفساد.

صور أعضاء المجلس الاستشاري للتقييم ١ للجائزة وأسمائهم



السفيرة أليسيا بوينروسترو ماسيو



السفير الدكتور أوجليسا (أوجي) زفيكتس



الدكتور. إدواردو فيتيري



الدكتور . فرنسوا أميلي



البروفيسور . إدوارد جمايا هوسيه



السيدة سوزان هايدن



تان سري أبو قاسم



الأُمم المتّحدة تحاربُ الفساد من خلال جَائزة الشَّيخ تميم بنُ حَمَد آل ثاني الدوليّة للتميّز في مُكافَحة الفساد

أعضاء اللجنة العليا لاختيار الفائزين بالجائزة

تتألف اللجنة العليا لاختيار الفائزين بالجائزة، من رئيس وأربعة أعضاء، يتم اختيارهم بالتشاور، والتعاون والتنسيق، بين مركز حكم القانون ومكافحة الفساد ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

صور أعضاء اللجنة العليا لاختيار الفائزين بالجائزة وأسمائهم



سعادة الدكتور / علي بن فطيس المري



فخامة الدكتور / محمد منصف المرزوقي



الأُمم المتّحدة تحاربُ الفساد من خلال جائزة الشَّيخ تميم بنُ حَمَد آل ثاني الدوليّة للتميّز في مُكافَحة الفساد



دولة الرئيس / عون الخصاونة



سعادة السيد / مايكل موكاسي



سعادة اللورد / بيتر جولد سميث



الحملة الإعلانية والإعلامية للجائزة

الحملة الإعلانية والإعلامية:

هي: سلسلة الرسائل الإعلانية، التي تحمل فكرة الجائزة وموضوعها، وتكون اتصالاً تسويقياً متكاملًا، لتعريف المجتمع الدولي بجائزة الشيخ تميم بن حمد آل ثاني الدولية للتميز في مكافحة الفساد، وإقناع الجمهور المستهدف بفكرة الجائزة وفلسفتها، وإثارة اهتمام أكبر عدد من الناس بأهميتها وأهدافها، وحثهم على المشاركة فيها.

تستخدم حملات إعلانية متنوعة، تشمل التلفزيون والإذاعة والصحف والمجلات وشبكة الإنترنت... الخ، وذلك ضمن إطار زمني محدد، وهي موجهة إلى جمهور وفئات محددة، ذات علاقة بموضوعها.

تنقسم الحملة الإعلانية والإعلامية للجائزة، إلى شقين أساسيين، الشق الأول: هو الإعلانات سواء كانت المرئية أو المكتوبة، أو المسموعة، والمشاركة وحضور المؤتمرات والمحافل المعنية بمكافحة الفساد، مثل مؤتمر منع الجريمة في فيينا ومؤتمرات الشفافية الدولية... وغيرها. وهدفها توعوي تعريفي بالجائزة، وجذب المترشحين من دول العالم المختلفة للترشيح للجائزة.

أما الشق الثاني: فهو التغطية الإعلامية للحدث، والاتصال بين المعنيين والعاملين بالجائزة ورعاتها، والجمهور المستقبل عن طريق الوسائل الإعلامية، بحيث يتم بواسطتها نقل الرسالة الإعلامية للجائزة، وزيادة الوعي حولها، من خلال الاستعانة بعدد من آراء بعض الشخصيات المشهورة، وذوي العلاقة بمكافحة الفساد، بواسطة المقابلات التلفزيونية والصحفية والمؤتمرات وغيرها من الأنشطة. وهدفها حث أفراد المجتمع الدولي على قبول أفكار الجائزة وفلسفتها، ودعّمها وتبنيها والمشاركة فيها، وكذلك متابعة الفائزين وأنشطتهم والتوعية عن مكافحة الفساد.



تبدأ الحملة الترويجية المكثفة في أوائل شهر أغسطس، وحتى نهاية شهر أكتوبر من كل عام، قبل انطلاق حفل التكريم بأربعة أشهر، بثلاث لغات أساسية: العربية والإنكليزية والفرنسية. بينما تُبث الإعلانات في مُختلف وسائل الإعلام بدءًا من أكثر القنوات العالمية مشاهدةً مرورًا بالمجلات أو الصحف وانتهاءً بنشرها في وسائل التواصل الاجتماعي.

المستهدفون من الحملة الإعلانية والإعلامية

تستهدف الحملة الإعلانية والإعلامية، هؤلاء الذين لهم دور بارز في مكافحة الفساد في شتى مجالاته المتنوعة، سواءً على المستوى الشخصي أو العملي. وأولئك الذين كرسوا معظم حياتهم في محاربته والقضاء عليه، والذين ابتكروا وطوّروا سبلًا ما في المساعدة للقضاء عليه. إضافةً إلى الباحثين وكتاب المواد التعليمية والتثقيفية، في كل ما يتعلق بهذا المجال، بهدف رفع الوعي الأكاديمي بين الأفراد في المجتمع. كما تستهدف الحملة أيضًا الشباب من سن المراهقة إلى الموظفين الصغار، الذين تفاعلوا وساهموا بالطرق المتاحة لهم في محاربة الفساد بين أجيالهم.

تهدف الحملة إلى:

أولاً: التوعية بجائزة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني الدولية للتميز في مكافحة الفساد، بالتعاون مع الأمم المتحدة.

ثانياً: التثقيف بأهمية محاربة الفساد في دول العالم كافة.

ثالثاً: الإعلان عن أن من يحارب الفساد ليس وحده، وإنما يوجد أشخاص آخرون يحاربون الفساد مثله ومعه.

وتسعى الحملة بشكل عام إلى: استقطاب وجذب المترشحين، واتخاذ أولى الخطوات لترشيح الأشخاص البارزين في مجال مكافحة الفساد للجائزة. من خلال الإعلانات في وسائل التواصل الاجتماعي مثل: فيس بوك وتويتر (Facebook And Twitter)، والتي كان لها الدور الأكبر في إنجاز هذا الهدف، بجانب "لينكد إن" (Linkedin)، الموقع الأكبر المختص في عالم الأعمال والتوظيف. فمجرد الضغط على الرابط الذي يظهر خلال إعلان الجائزة، يتم



الأمم المتحدة تحارب الفساد من خلال جائزة الشيخ تميم بن حمد آل ثاني الدولية للتميز في مكافحة الفساد

فتح صفحة الموقع الإلكتروني للجائزة، الذي تتوفر فيه ست لغات أساسية مختلفة، وهي العربية والإنكليزية والفرنسية والإسبانية والروسية والصينية. إضافة إلى اليوتيوب (YouTube)، وبعض المواقع الإلكترونية العالمية الأخرى، والتي كانت من ضمن الحملة الإعلانية .

القنوات التلفزيونية المختارة للحملة الإعلانية والإعلامية:

قنوات (بي بي سي سي BBC): يتم بث إعلان الجائزة على سبع قنوات من قنوات البي بي

سي المختلفة هي:

- Europe
- Apac
- Middle East
- South Asia
- North America
- Latam
- Africa

وبحسب (بي بي سي سي BBC): فقد وصلت حملة الجائزة لأكثر من ١١ مليون مشاهد.



قنوات (سي إن إن CNN): يتم بث إعلان الجائزة على خمس قنوات من قنواتها هي:

- Emea
- Asia
- South Asia
- Latin America
- North America



الأمم المتحدة تحارب الفساد من خلال جائزة الشَّيخ تميم بن حَمَد آل ثاني الدوليَّة للتمَّيز في مُكافَحة الفساد

وبحسب إحصائيات (سي إن إن CNN)، فإن قنواتها تصل لأكثر من ٧٨ مليوناً حول العالم. لتصل الحَملة إلى أكثر من أربعة ملايين ونصف المليون شخص، بنسبة 1.3 مشاهدة للشخص الواحد، ليكون مجموع المشاهدات أكثر من ٦ ملايين مشاهدة في المدة التي بُث فيها الإعلان.



شبكة الجزيرة الإعلامية:

شبكة الجزيرة الإعلامية من أكبر الشبكات الإخبارية التلفزيونية العربية والإقليمية والعالمية. يصل عدد مشاهداتها إلى عشرات الملايين حول العالم. تم اختيار ثلاث قنوات أساسية من قنوات الشبكة لبث الحَملة هي: قناة الجزيرة العربية، والإنجليزية، والجزيرة مباشر.

يبلغ عدد مشاهدات الجزيرة العربية نحو ٢٥ مليون مشاهد في اليوم الواحد. أما الجزيرة الإنجليزية، فتصل إلى نحو ٣١٥ مليوناً حول العالم، وتبلغ المشاهدات نحو ٣٧ مليوناً أسبوعياً، بجانب الجزيرة مباشر التي تصل لنحو ٦٠ مليوناً في الشرق الأوسط والولايات المتحدة وأوروبا بحسب إحصائيات القناة



شبكة الجزيرة الإعلامية
ALJAZEERA MEDIA NETWORK



قنوات التواصل الاجتماعي (YouTube، Linkedin، Twitter، Facebook):

هي وسائل التواصل الاجتماعي الأساسية التي يتم الإعلان من خلالها عن الجائزة. ولا تُخفي الأرقام والإحصائيات أهميّة هذه القنوات في الدعاية والإعلان، حيث تصل إلى ملايين الأفراد حول العالم. فهي الوسيلة الأسرع والأسهل للوصول إلى الفئة المستهدفة، من خلال تحديد عمر واهتمامات ودول الأشخاص المراد الوصول إليهم.





الفائزون بالجائزة (٢٠١٦ - ٢٠٢٠)

بلغ عدد الذين فازوا بجائزة الشيخ تميم بن حمد آل ثاني الدولية للتميز في مكافحة الفساد للسنوات: منذ عام ٢٠١٦ وحتى عام ٢٠٢٠، ٣٥ فائزاً. يشمل هذا العدد فائزين وفائزات، وبعض المنظمات الخاصة، التي كان لها دور في مكافحة الفساد بطريقة متميزة ورائعة أهلتها لتحصل على الجائزة.

وقد شملت القائمة حوالي ٣١ دولة من مختلف قارات العالم. ولكل منهم قصة وحكاية لكيفية حصوله عليها، ولكل منهم رواية، تصف الطريق التي أوصلتهم إلى هذا الإنجاز الكبير في حياتهم، وحياة مجتمعاتهم.



الأمم المتحدة تحارب الفساد من خلال جائزة الشيخ تميم بن حمد آل ثاني الدولية للتميز في مكافحة الفساد

صور الفائزين بالجائزة عام ٢٠١٦

(لمزيد من المعلومات عن الفائزين يُمكن الرجوع إلى موقع الجائزة)



السيدة ثيلما ألدانا - غواتيمالا

(إنجاز العمر / الإنجاز المتميز في مكافحة الفساد)



ت. م ميوزيك - تنزانيا

(إبداع الشباب و تفاعلهم لمكافحة الفساد)



الأُمم المتّحدة تحاربُ الفساد من خلال جائزة الشَّيخ تميم بنُ حَمَد آل ثاني الدوليَّة للتميّز في مُكافَحة الفساد



اليونان – Anti-Corruption Youth Greece
(إبداع الشباب و تفاعلهم لمُكافَحة الفساد)



آرت لوردس – أفغانستان
(الابتكار و الصحافة الاستقصائية لمُكافَحة الفساد)



الأمم المتحدة تحارب الفساد من خلال جائزة الشيخ تميم بن حمد آل ثاني الدولية للتميز في مكافحة الفساد



السيدة / حنان خندقجي - الأردن
(الابتكار و الصحافة الاستقصائية لمكافحة الفساد)



السيد / ميودراج لابوفيتش - مقدونيا
(البحث و المواد التعليمية و الأكاديمية لمكافحة الفساد)



الأمم المتحدة تحارب الفساد من خلال جائزة الشيخ تميم بن حمد آل ثاني الدولية للتميز في مكافحة الفساد



Groupe De Recherche Corruption et Corruption – CORDE

(البحث و المواد التعليمية و الأكاديمية لمكافحة الفساد)



الأمم المتحدة تحارب الفساد من خلال جائزة الشيخ تميم بن حمد آل ثاني الدولية للتميز في مكافحة الفساد

صور الفائزين بالجائزة عام ٢٠١٧

(لمزيد من المعلومات عن الفائزين يُمكن الرجوع إلى موقع الجائزة)



السيد / محيي الدين طوق - الأردن

(إنجاز العمر / الإنجاز المتميز في مكافحة الفساد)



السيد / جيرارد كولومبو - إيطاليا

(إنجاز العمر / الإنجاز المتميز في مكافحة الفساد)



الأمم المتحدة تحارب الفساد من خلال جائزة الشيخ تميم بن حمد آل ثاني الدولية للتميز في مكافحة الفساد



(SAYA PEREMPUN ANTI KORUPS) - أنا امرأة ضد الفساد - إندونيسيا
(إبداع الشباب و تفاعلهم لمكافحة الفساد)



(IPADABRIBE.COM) - التابع لمركز جانا غراها للمواطنة - الهند
(الابتكار و الصحافة الاستقصائية لمكافحة الفساد)



السيد / توماس سبيدي رايس - الولايات المتحدة الأمريكية
(البحث و المواد التعليمية و الأكاديمية لمكافحة الفساد)



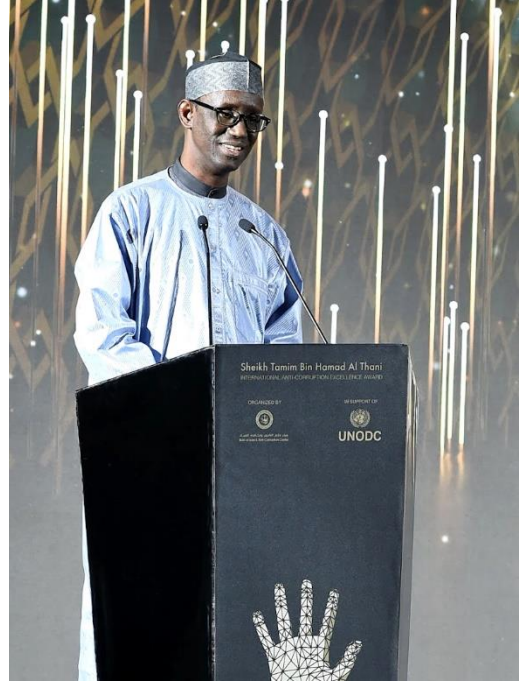
السيدة / زيومي وانغ - الصين الشعبية
(البحث و المواد التعليمية و الأكاديمية لمكافحة الفساد)



الأمم المتحدة تحارب الفساد من خلال جائزة الشيخ تميم بن حمد آل ثاني الدولية للتميز في مكافحة الفساد

صور الفائزين بالجائزة عام ٢٠١٨

(لمزيد من المعلومات عن الفائزين يُمكن الرجوع إلى موقع الجائزة)



السيد / نوهو ريبادو - نيجيريا

(إنجاز العمر / الإنجاز المتميز في مكافحة الفساد)



السيد / ليونارد فرانك مكارثي - جنوب إفريقيا

(إنجاز العمر / الإنجاز المتميز في مكافحة الفساد)



الأمم المتحدة تحارب الفساد من خلال جائزة الشيخ تميم بن حمد آل ثاني الدولية للتميز في مكافحة الفساد



السيدة / فرناندا أنجيليكا فلورس - المكسيك
(إبداع الشباب و تفاعلهم لمكافحة الفساد)



Accountability Lab - مؤسسة أكاونتابيليتي لاب - مؤسسة عالمية
(إبداع الشباب و تفاعلهم لمكافحة الفساد)



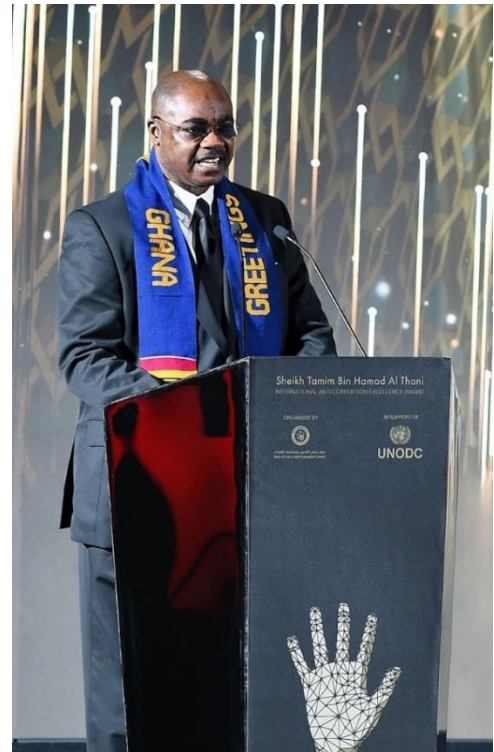
الأُمم المتّحدة تحاربُ الفساد من خلال جائزة الشَّيخ تميم بنُ حَمَد آل ثاني الدوليَّة للتمَيُّز في مُكافَحة الفساد



PNG Phones Against Corruption – مبادرة بي أن جي هواتف مُحاربة الفساد

– بابوا غينيا الجديدة

(الابتكار و الصحافة الاستقصائية لمُكافَحة الفساد)



السيد / روجر كورانتق – غانا

(الابتكار و الصحافة الاستقصائية لمُكافَحة الفساد)



السيد / جيسون شارمان - أستراليا
(البحث و المواد التعليمية و الأكاديمية لمكافحة الفساد)



السيدة / روبتيل نايجيبي بيبي - ليبيريا
(البحث و المواد التعليمية و الأكاديمية لمكافحة الفساد)



الأمم المتحدة تحارب الفساد من خلال جائزة الشيخ تميم بن حمد آل ثاني الدولية للتميز في مكافحة الفساد

صور الفائزين بالجائزة عام ٢٠١٩

(لمزيد من المعلومات عن الفائزين يُمكن الرجوع إلى موقع الجائزة)



السيد / كينيث ديفيد بوشيزيا كوندا - زامبيا
(إنجاز العمر / الإنجاز المتميز في مكافحة الفساد)



(JMI) - منظمة غير حكومية للموسيقى الشبابية في العالم - إفريقيا
(إبداع الشباب و تفاعلهم لمكافحة الفساد)



الأمم المتحدة تحارب الفساد من خلال جائزة الشيخ تميم بن حمد آل ثاني الدولية للتميز في مكافحة الفساد



السيد جان جاك لوموبا - جمهورية كونغو الديمقراطية
(إبداع الشباب و تفاعلهم لمكافحة الفساد)



السيدة / النورا الكانوبا - كيرغستان
الابتكار و الصحافة الاستقصائية لمكافحة الفساد



الأمم المتحدة تحارب الفساد من خلال جائزة الشيخ تميم بن حمد آل ثاني الدولية للتميز في مكافحة الفساد



SEMA - مؤسسة سيما - أوغندا
(الابتكار و الصحافة الاستقصائية لمكافحة الفساد)



السيدة / ماريام كرامبيا كابارديس - قبرص
(البحث و المواد التعليمية و الأكاديمية لمكافحة الفساد)



الأمم المتحدة تحارب الفساد من خلال جائزة الشيخ تميم بن حمد آل ثاني الدولية للتميز في مكافحة الفساد



السيد / ألبان كوشي - ألبانيا
(البحث و المواد التعليمية و الأكاديمية لمكافحة الفساد)



الأمم المتحدة تحارب الفساد من خلال جائزة الشيخ تميم بن حمد آل ثاني الدولية للتميز في مكافحة الفساد

صور الفائزين بالجائزة عام ٢٠٢٠

(لمزيد من المعلومات عن الفائزين يُمكن الرجوع إلى موقع الجائزة)



مؤسسة بيردانا / صندوق بيردانا الدولي لأبطال مكافحة الفساد - ماليزيا
(إنجاز العمر / الإنجاز المتميز في مكافحة الفساد)



ONG TOLOT SOA - تولوتسوا: منظمة غير حكومية - مدغشقر.
(إبداع الشباب و تفاعلهم لمكافحة الفساد)



الأمم المتحدة تحارب الفساد من خلال جائزة الشيخ تميم بن حمد آل ثاني الدولية للتميز في مكافحة الفساد



The Center for the Study of Democracy مركز دراسات الديمقراطية -

بلغاريا.

(إبداع الشباب و تفاعلهم لمكافحة الفساد)



السيد / رياض قبيسي - لبنان.



الأمم المتحدة تحارب الفساد من خلال جائزة الشيخ تميم بن حمد آل ثاني الدولية للتميز في مكافحة الفساد

(الابتكار و الصحافة الاستقصائية لمكافحة الفساد)



Instituto Observatório Político E Socioambiental معهد المراقبة

السياسية والاجتماعية - البرازيل.

(الابتكار و الصحافة الاستقصائية لمكافحة الفساد)



السيد / آدم جرايكار - أستراليا.



الأمم المتحدة تحارب الفساد من خلال جائزة الشيخ تميم بن حمد آل ثاني الدولية للتميز في مكافحة الفساد

(البحث و المواد التعليمية و الأكاديمية لمكافحة الفساد)



السيد / مايكل ليفي - بريطانيا.

(البحث و المواد التعليمية و الأكاديمية لمكافحة الفساد)



متابعة الفائزين بالجائزة (٢٠١٦ - ٢٠٢٠)

يعمل مكتب سكرتارية الجائزة، ومن خلال مركز حكم القانون ومكافحة الفساد، وبعد الانتهاء من تنظيم وتنفيذ احتفالية التكريم بمدة زمنية مناسبة، على متابعة الفائزين بالجائزة، عن طريق مواصلة الاتصال بهم، وتقديم المشورة المهنية لهم عند الضرورة، بما يمثله ذلك، من أثر كبير في دعم جهود ميدان محاربة الفساد. حيث يُعدّ الفائزون مثالاً للإبداع والأسوة الحسنة، والقُدوة النموذجية لنشر ثقافة التميّز بكل أبعادها السلوكية والأخلاقية والمهنية، وأن تجاربهم ومشاريعهم ومبادراتهم، هي النمط الأفضل لدراساتها وتعميمها، وتُدبرها لتطوير سبل لمكافحة الفساد، والحد من انتشاره، ومنع تفشيه في المجتمعات.

تهدف عملية المتابعة والاتصال بالفائزين إلى: التعرف على نتيجة حصولهم على الجائزة، وبيان حصيلتها، ومدى تأثيرها الإيجابي عليهم وعلى مشاريعهم ومبادراتهم وبيئتهم المجتمعية، وعلى محيطهم، وذلك بقصد إدراك مدى فاعليتها، وتعميم ذلك ونشره، مما يساهم في إيجاد حوافز إيجابية قوية، وبناءة للجميع - بمن فيهم العاملون بالجائزة - وتشجيعهم، والحرص على إيجاد بيئة تنافسية إيجابية بين المهتمين والمتابعين في هذا المجال، والمساعدة على صياغة إستراتيجيات جديدة لتطوير الجائزة وبرامجها - عند الحاجة - واستنساخ المشاريع والمبادرات الناجحة، في أماكن ومجتمعات أخرى.

فيما يلي بعض قصص الفائزين بالجائزة على مختلف مستوياتها وفئاتها:

عندما فاز مشروع مؤسسة (Accountability Lab)، بجائزة فئة إبداع الشباب وتفاعلهم في مكافحة الفساد في عام ٢٠١٨، بمشروعها الموسوم ("قدوة النزاهة" Integrity Idol). وهو برنامج تلفزيوني يكرم موظفي الحكومة الذين يتمتعون بالنزاهة والصدق، أعلّمت المؤسسة سكرتارية الجائزة، أنها قامت باستخدام بعض الأموال المقدمة إليها، في إنشاء فرع جديد لها في دولة جنوب إفريقيا، يضاف إلى فروعها الخمسة الأخرى (النيبال - باكستان - مالي - نيجيريا - سريلانكا).



كما قام موقع (أنا دفعت رِشوة "ipaidabribe")، الفائز بفئة الابتكار لعام ٢٠١٧، في الهند، بتخصيص جزء من مكافآتهم الماليَّة، من أموال الجائزة لتطوير المشروع وتطبيقه في دول أخرى.



لم تتمالك فرناندا إنجليكا أغويرا نفسها أثناء تكريمها بجائزة الشَّيخ تميم بن حَمَد آل ثاني الدوليَّة للتمَيُّز في مُكَافَحة الفساد، التي استحققتها عن فئة إبداع الشباب وتفاعلهم في مُكَافَحة الفساد، وقالت بأنفس منقطعاً "أشكر من نكرنا بأننا لسنا وحدنا ضد الفساد". وأغويرا المكسيكية هي من بين ثمانية أشخاص، من مُختلف أنحاء العالم فازوا بالجائزة لإسهاماتهم في أربع مجالات لمُكَافَحة الفساد هي: إنجاز العُمر ، والبحث والمواد التعليمية الأكاديميَّة، وإبداع الشباب وتفاعلهم في مُكَافَحة الفساد، والابتكار في مُكَافَحة الفساد.



الأمم المتحدة تحارب الفساد من خلال جائزة الشيخ تميم بن حمد آل ثاني الدولية للتميز في مكافحة الفساد

وخصت أغويرة كذلك، جزءاً من أموال الجائزة الخاصة بها، لإقامة حملة انتخابية لترشيح نفسها لتكون عضواً بمجلس المدينة، التي تسكن فيها، ساعيةً لمضاعفة جهودها في مكافحة الفساد، بعدما تم تكريمها والاحتفاء بها بشكل كبير من قبل سكان المدينة، ووسائل الإعلام المحلية وجميع المسؤولين.



السيدة / حنان خاندجي صحفية استقصائية - شبكة أريج.
(الأردن، ٢٠١٦): الابتكار / الصحافة الاستقصائية.



سمحت لي هذه الجائزة بإنشاء منصة إلكترونية تسمى "جسور" ، تهدف إلى التغلب على الصعوبات المرتبطة بالعمل الاستقصائي عبر الحدود. كما ساهمت الجائزة في إنجاح مشروع "الابتسامة المهربة" الذي كشف عن الفساد في المشاركة في استيراد مستلزمات زراعة الأسنان وغيرها من المعدات.

تولوتسوا (ONG) منظمة غير حكومية.
(مدغشقر، ٢٠٢٠): إبداع الشباب ومشاركتهم.





زادت الجائزة من ظهور منظماتنا في جميع أنحاء البلاد. وبفضل الجائزة، أطلقنا مشروعين، أحدهما مع صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام لدعم إدارة التعليم والوقاية في الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، والآخر يركز على الفساد وحقوق الإنسان مع المنظمة الدولية للفرانكوفونية.

الدكتورة / روبتل نياجاي بايلي أستاذ كلية لندن للاقتصاد.
(ليبيريا، ٢٠١٨): البحث الأكاديمي والتعليم.



منذ فوزي بهذه الجائزة، تم تنظيم ورش عمل لكتابي "غباغا وجعدة" لمكافحة الفساد في المدارس الابتدائية في ليبيريا ومدغشقر، وسيراليون، وجنوب إفريقيا، وقطر. تم إدراج كتاب الجعدة! رسمياً ككتاب قراءة تكميلي للصفوف من ٣ إلى ٥ من قبل وزارة التعليم في ليبيريا، وتم تقديم عرض مسرحي مقتبس من الكتابين لأول مرة في أغسطس ٢٠٢١.

مؤسسة (أكاونتيبيليتي لاب) مؤسسة غير حكومية.
(عالمي، ٢٠١٨) إبداع الشباب ومشاركتهم.



لقد سمحت لنا الجائزة بالنمو والتحسين. في الوقت الذي فزنا فيه بالجائزة، عملنا في ٦ دول وكان لدينا فريق من حوالي ٥٠ شخصاً. نحن نعمل الآن في ١٤ دولة مع فريق من أكثر من ١٢٠ شخصاً، ونحن في طليعة أعمال مكافحة الفساد والمساءلة على الصعيدين الوطني والعالمي. أيقونة النزاهة (برنامج تليفزيوني) التي فزنا بالجائزة بسببها، تعمل الآن في ١٢ دولة.

السيد / جان جاك لومومبا - المبلغين عن الفساد.
(جمهورية الكونغو الديمقراطية، ٢٠١٩): إبداع الشباب ومشاركتهم.



سمحت لي الجائزة بأن يستشيرني عددٌ من الحكومات بشأن قضايا الاستثمار، وقد اتصل بي الرئيس السابق السيد فرانسوا هولاند للعمل من خلال مؤسسته على القضايا المتعلقة بالحوكمة



الأمم المتحدة تحارب الفساد من خلال جائزة الشيخ تميم بن حمد آل ثاني الدولية للتميز في مكافحة الفساد

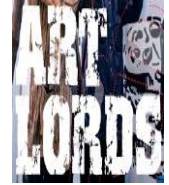
والفساد. وبفضل عملي، ستسترد جمهورية الكونغو الديمقراطية من مختلف البنوك أكثر من ٤٢ مليون دولار من الأصول المسروقة.

الدكتور / مايكل ليفي - أستاذ بجامعة كارديف.
(المملكة المتحدة، ٢٠٢٠): البحث الأكاديمي والتعليم.



لقد مكنتني الجائزة من دعم أعمال المسح الأولية حول تصورات مكافحة غسل الأموال وعائدات الجريمة، كما دعمت عملي في تأثير (كوفيد ١٩)، بشأن الاحتيال والفساد والسيطرة عليهم، وكذلك عملي في تطور العلاقة بين المحامين وتسهيل الفساد الكبير.

أرت لوردس - منظمة غير حكومية.
(أفغانستان، ٢٠١٦): الابتكار / الصحافة الاستقصائية.

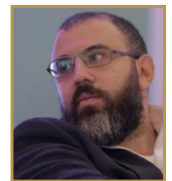


لقد دعمتنا هذه الجائزة في عملية إنشاء مكتبنا الدائم، وتوسيع نطاق عملنا من مقرنا في كابول ليشمل جميع مقاطعات أفغانستان. وقد ساعدتنا الجائزة على رسم ١٠٠ لوحة جدارية، تركز على محاربه الفساد وترويج وتعزيز المساءلة والشفافية في أفغانستان.
بي إن جي: هواتف لمحاربة الفساد - منظمة غير حكومية.
(بابوا غينيا الجديدة، ٢٠١٨): الابتكار / الصحافة الاستقصائية.



سمحت الجائزة لمنظمتنا برعاية ٣٩ مدققاً داخلياً، من مختلف الوكالات للحصول على أوراق اعتماد فاحص الاحتيال المعتمد. كما سمح التمويل لإدارتنا بنقل رسالة "الشفافية والمساءلة" لبرنامج الهواتف ضد الفساد، إلى جميع وكالات التدقيق في بابوا غينيا الجديدة.

السيد / رياض قبيسي - صحفي استقصائي بجريدة الجديد نيوز.
(لبنان، ٢٠٢٠): الابتكار / الصحافة الاستقصائية.





الأُمم المتّحدة تحاربُ الفساد من خلال جَائزة الشَّيخ تميم بن حَمَد آل ثاني الدوليّة للتَمَيُّز في مُكافَحة الفساد

كانت الجائزة دافعًا أخلاقيًا بالنسبة لي، ووفرت لي الأمن لمتابعة عملي الاستقصائي. خلال العام الماضي، أكملت أنا وزملائي التحقيقات في التلاعب بأسعار الصرف، ولجان الكهرباء في لبنان، وانتهاكات منصات اللقاحات خلال الوباء، وموافقة الحكومة على الشهادات الجامعية المزورة.

SEMA سيما – مُنظمة غير حكومية.

(أوغندا، ٢٠١٩): الابتكار / الصحافة الاستقصائية.



بفضل الجائزة، تمكنت SEMA من إطلاق برنامج تجريبي جديد للبلد، وتوظيف مطور أعمال في كينيا، وتوقيع مذكرة تفاهم مع مقاطعة نيروبي لاستخدام خدماتنا في جميع أنحاء العاصمة الكينية. في أوغندا، نعمل الآن في ٦٧ مَكْتَبًا عامًا، وسلّمنا ٦١١ تقريرًا عن الفساد إلى الوكالات الحكومية، ويتم استخدام تقارير تغذيتنا الراجعة (feedback machine)، من قبل أكثر من ٢٠٢,٠٠٠ مواطن أوغندي.

الدكتور / آدم جرايكار – أستاذ بجامعة أديلايد.

(أستراليا، ٢٠٢٠): البحث الأكاديمي والتعليم.



مكنتني هذه الجائزة، من بين إنجازات أخرى، من عقد سلسلة من الدورات التدريبية الافتراضية لمكافحة الفساد، للقادة الشباب من جزر المحيط الهادي، وإنشاء جائزة تمكن الباحثين الشباب من السفر دوليًا لحضور المؤتمرات الأكاديمية، وتمويل ثلاثة أشخاص من جزر المحيط الهادي، لحضور مؤتمر القطاع العام الأسترالي لمكافحة الفساد.

معهد المراقبة السياسية والاجتماعية – منظمة غير حكومية.

(البرازيل، ٢٠٢٠): الابتكار / الصحافة الاستقصائية.



دون الرؤية والمساعدة من الجائزة، لم نكن لنقوم بتنفيذ هذا العمل الذي نقوم به. اليوم، نحن نستعد لتوسيع نطاق عملنا. منذ أن تلقينا الجائزة، تمكنا من العثور على قضايا أخرى تتعلق



الأمم المتحدة تحارب الفساد من خلال جائزة الشيخ تميم بن حمد آل ثاني الدولية للتميز في مكافحة الفساد

بإساءة استخدام الأموال العامة، بالإضافة إلى ذلك إعادة مبلغ ٣٠٠٠٠٠٠ ريال برازيلي تقريبًا، تم اختلاسها وإعادتها إلى الخزينة العامة.

مركز دراسات الديمقراطية - منظمة غير حكومية
(بلغاريا، ٢٠٢٠): إبداع الشباب ومشاركتهم



بعد الفوز بالجائزة، أنشأنا منصة إقليمية للشراكة بين القطاعين العام والخاص للحكومة الرشيدة (R2G4P)، تضم ١٣ شريكًا غير حكومي وأكاديمي ومشاركين بين الوزارات، وأنشأنا برنامج الاتصالات التابع للجنة التنمية المستدامة، والذي ينتج مقاطع فيديو وتصورات لتوسيع تأثير اللجنة، وتوصياتها المتعلقة بالسياسات.

الدكتور / جايسون شارمان - أستاذ بجامعة كامبريدج.
(أستراليا، ٢٠١٨): البحث الأكاديمي والتعليم.



كانت الجائزة حتى الآن حاسمة في دعم البحث الأكاديمي، الذي كنت أقوم به حول استخدام الشركات الوهمية في تسهيل الفساد الدولي وغسل الأموال، وعلى وجه التحديد، تم استخدام التمويل جزئيًا للمساعدة البحثية، وفي دفع تكاليف إنشاء الشركات الوهمية التي تمثل جوهر تجربتنا العملية.

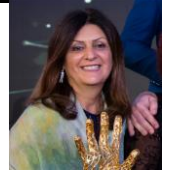
الدكتور / روجر كورانتونغ - رئيس إدارة القطاع العام سكرتير الكومنولث.
(غانا، ٢٠١٨): الابتكار / الصحافة الاستقصائية.



لقد ساهمت الجائزة في عقد مؤتمرات سنوية، توفر منصات فريدة لجميع رؤساء وكالات مكافحة الفساد في كومنولث إفريقيا، ومنطقة البحر الكاريبي، لتعزيز التعاون والتعلم من خلال تبادل الخبرات القابلة للنقل، وأفضل الممارسات الناشئة والابتكارات للدول في مجال مكافحة الفساد.



الدكتورة / ماريا كرامبيا-كابارديس – أستاذة بجامعة قبرص للتكنولوجيا.
(قبرص، ٢٠١٩): البحث الأكاديمي والتعليم.



لقد أثبتت الجائزة مزيداً من الشَّرعيّة والمصدقية والنشر لعملي. وفتحت الأبواب أمام التمويل الخارجي. لقد توسّع عملي وأصبح أكثر تأثيراً. لقد دعيتُ للمشاركة في بعض الكتب ذات العلاقة، وكتبت حول الاحتيال في قاموس علم الجريمة، وقمتُ بالتأليف، والمشاركة في تأليف عدد من المقالات التي تمت مراجعتها من قبل المحكمين.

الدكتور / ميودراغ لابوفيتش – أستاذ بجامعة بيتولا سكوبي.
(مقدونيا، ٢٠١٦): البحث الأكاديمي والتعليم.



لقد ساهمت الجائزة كثيراً في عملي العلمي ضد الفساد، لأنها منحتني تقديراً لعملي، وساعدتني على التحقق من النتائج العلمية التي توصلت إليها. أمل أن تستمر الجائزة في النمو في السنوات القادمة، لتصبح حدثاً معروفاً، ليس فقط من قبل أولئك الموجودين داخل مُجتمع مُكافَحة الفساد، ولكن أيضاً من هم خارجه.



مركز حكم القانون ومكافحة الفساد
Rule of Law & Anti-Corruption Center



UNODC

United Nations Office on Drugs and Crime



آراء وأفكار شخصيات عالمية حول الجائزة

جاءت فكرة الجائزة انطلاقاً من رؤية صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني ، في تمكين أصحاب العقول النيرة من تبادل الآراء والأفكار والتجارب، حول التحديات الكبيرة، التي تواجه المجتمع الإنساني لمجابهة ظاهرة الفساد، وإيجاد الحلول الناجعة لها، باعتبار أن الأفكار أعظم مصادر الطاقة البشرية، وذلك من أجل إحداث التغيير نحو عالم خالٍ من الفساد، مملوءٍ بقيم العدل والمساواة وسيادة القانون.

وقد أعادت الجائزة للواجهة، إظهار الجهد العالمي الحضاري في هذا المجال، ولتقدم للإنسانية المزيد من العلم والمعرفة، وتُعري الواقع الكارثي لانتشار ظاهرة الفساد من أُنعتها المختلفة، للخروج بمبادرات نوعية تتصدى لهذه الآفة، وتبرز التهديدات التي تتعرض لها البشرية عموماً، والتي تُعيق جهود التنمية العالمية وتواجهها، واستكشاف آثارها الأكثر أهمية وتأثيراً.

فيما يلي آراء وأفكار بعض الشخصيات العالمية الشهيرة، وانطباعاتهم وأفكارهم، وتعليقاتهم، حول جائزة الشيخ تميم بن حمد آل ثاني الدولية للتميز في مكافحة الفساد:





دولة الدكتور مهاتير محمد

رئيس الوزراء الماليزي السابق

يجب أن تحفز الجائزة الحكومات والمؤسسات الأكاديمية - ووسائل الإعلام والمجتمعات المدنية - من أجل النظر إلى حملة مكافحة الفساد كسبب نبيل، وأنهم يجب أن يكونوا صامدين في مكافحة هذه الآفة، التي أثبتت أنها سبب سقوط العديد من الحضارات. وفي هذا السياق، ينبغي أن يتبنوا جميعهم وأن يفهموا مبادئ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC)، وأن يتعاونوا من أجل تنفيذها. باستضافة الفائزين بجائزة الشيخ تميم بن حمد آل ثاني الدولية للتميز في مكافحة الفساد اليوم، وماليزيا تؤكد من جديد جدية والتزامها بمكافحة الفساد.

يشرف ماليزيا بالفعل أن تستضيف هذا الحدث المرموق لأول مرة، بالتعاون مع مركز حكم القانون ومكافحة الفساد (ROLACC) الذي يقع مقره في الدوحة/ قطر. ويسعدني أن أعرف أن جلسة المشاركة اليوم مع الفائزين بجائزة الشيخ تميم بن حمد آل ثاني الدولية للتميز في مكافحة الفساد ٢٠١٨، قد وفرت منصةً للفائزين لمناقشة وتبادل المعارف والخبرات، وتبادل الأفكار المبتكرة والممارسات الجيدة، في مجال تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.



سعادة السيد بان كي مون

الأمين العام السابق للأمم المتحدة

يجب ألا نسمح لحمض الفساد المتآكل بأن يعيش في الحياة العامة، وأن يعوق جهودنا لانتشار المليارات من الفقر نحو عالم أفضل. لقد حدّدنا لأنفسنا هدفاً، في غضون جيل واحد، لتحويل العالم من خلال خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. في هذا العالم، لن يكون هناك وجود للفساد، سيكون هناك مساواة وعدالة لجميع الناس -خاصة النساء والفتيات- ولا يمكن أن يكون هناك انحراف عن مسارنا، يجب إزالة كل الحواجز والعقبات. جوائز اليوم هي جزء من هذه الرحلة.



سعادة السيد يوري فيديتوف

الرئيس التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)

من المهم أن نبرز ونحتفل بالنهج المبتكرة، والإسهامات المفيدة في منع الفساد ومكافحته. يمكن أن يساعد ذلك في إلهام الآخرين لرفع أصواتهم والمشاركة، والانضمام إلينا في هذه المساعي. لذلك، أثنى على صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، وعلى جائزة التميز الدولية في مكافحة الفساد، لاعترافها بالجهود الاستثنائية، التي بذلها الأفراد والجماعات والمنظمات في أنحاء العالم كافة، في هذا المجال.



بريجيت ستروبييل شاو

مديرة فرع الفساد والجريمة الاقتصادية في مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) نطاق الفساد واسع في تأثيره وتداخله مع الظواهر الأخرى في المجتمعات. كما أن له دوراً فعالاً في ارتكاب العديد من الجرائم، بما في ذلك الخطيرة منها. وله دورٌ وتأثير رئيس على حياة المواطنين العاديين. وبنفس الوقت قد يكون لآثاره المتنوعة الضارة، تأثير كبير على زعزعة استقرار المجتمعات بأكملها. ومنذ بدء نفاذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد على مدى الأعوام الماضية، توصل المجتمع الدولي إلى مفترق طرق مهم، في جهوده الرامية إلى منع ومكافحة الفساد بجميع أشكاله، وعلى جميع المستويات.

لقد تم تأسيس جائزة الشيخ تميم بن حمد آل ثاني الدولية للتميز في مكافحة الفساد، في الوقت المناسب لتمييز وتقدير الجهود المبذولة في الفئات الآتية :

- إنجاز العمر / الإنجاز المتميز لمكافحة الفساد، والذي يكافئ المساهمات الجديرة بالملاحظة والمميّزة المقدمة لدعم مكافحة الفساد عالمياً.
- البحوث الأكاديمية والتعليمية لمكافحة الفساد، والتي تكافئ البحوث الأكاديمية في مجال مكافحة الفساد.



الأمم المتحدة تحارب الفساد من خلال جائزة الشيخ تميم بن حمد آل ثاني الدولية للتميز في مكافحة الفساد

- إبداع ومشاركة الشباب في مكافحة الفساد، والذي يركز على المشاريع التي صممها وقادها الشباب، وحيثما ينطبق ذلك، بدعم من المنظمات غير الحكومية أو المجتمع المدني.
- الابتكار لمكافحة الفساد، والذي يهدف إلى تقدير النهج المبتكرة والمساهمات البارزة في منع الفساد ومكافحته.



السفير أوغي زفيك

عضو المجلس الاستشاري للجائزة (سفير صربيا السابق في سويسرا وفي الأمم المتحدة) جائزة الشيخ تميم بن حمد آل ثاني الدولية للتميز في مكافحة الفساد، هي مبادرة ملهمة لتعزيز جهود مكافحة الفساد في العديد من المجالات عالمياً. وفي ضوء ما تقدم، أود التأكيد على أهمية فئة البحث والتعليم في الجائزة، حيث يأتي جميع المستفيدين من هذه الفئة من خانة العلماء والمربين من مختلف أنحاء العالم (جنوب شرق أوروبا، آسيا، أمريكا الشمالية، أستراليا، أوروبا الغربية... الخ). وعملهم موضع تقدير على مستوى العالم، إنهم يتركون رسائل لمكافحة الفساد، ويوفرون للشباب ومديري المستقبل في القطاعين العام والخاص - على المستويين



الأُمم المتّحدة تحاربُ الفساد من خلال جائزة الشَّيخ تميم بنُ حَمَد آل ثاني الدوليّة للتميّز في مُكافَحة الفساد

الوطنيّ والدوليّ - قدرات لمحاربتّه. والأهم من ذلك أن عملهم يُؤكد أنه: بدون النّزاهة الشّخصيّة والمثال الشّخصيّ، لن تكون أيُّ من جهود مُكافَحة الفساد صادقة وفاعلة.

ويتألّف المجلس الاستشاري للجائزة للتقييم، من أشخاص يشتركون في القيم الأساسية للصدق المؤسسي، والنّزاهة والشفافية، أشعر بالفخر والامتياز لكوني عضوًا في هذا المجلس الدوليّ المرموق لمُكافَحة الفساد.



سوزان هايدن

عضو المجلس الاستشاري للجائزة/ للتقييم، ووكيلة نيابة سابقة في الولايات المتّحدة الأمريكية لقد رأيت بشكل مباشر، عددًا من الأفراد والجماعات، الذين يسعون إلى تسليط الضوء على أحلك أركان المُجتمع سوادًا، والتي تُعزز وتُولد الفساد. إن تعدد الأفكار وتنوع الممارسات والأساليب المُتّبعة لإنجاز مثل هذه المهمة الشّاقة، هو تكريم للمُجتمع المُتنامي للمُفكرين من الشباب وكبار السن في مجال مُكافَحة الفساد.



قد تواجه كل منطقة من مناطق العالم تحدياتها الفريدة. لكن ما أوضحه المرشحون لجائزة الشيخ تميم بن حمد آل ثاني الدولية للتميز في مكافحة الفساد، هو أن: الحل تكمن في تحديد المشكلة ووضع خطة لمواجهةها. ومن الجميل أن نعلم أن العالم مملوء بهؤلاء المفكرين، الذين هم على استعداد للتضحية بقلوبهم وأرواحهم لهذه المعركة.



فخامة الرئيس قيس سعيد

رئيس الجمهورية التونسية

أتمنى أن تتبلور -في هذا اللقاء- أفكار جديدة لوسائل جديدة لمقاومة الفساد ولمقاومة المفسدين. للأسف الشديد مازالت هذه الظاهرة مستمرة، تنخر مؤسسات الدول والمجتمعات في العديد من مناطق العالم، بل وتزيد استشرأ يومًا بعد يوم. ومن أسباب هذا الانتشار الكبير، هو توزيع الثروات توزيعًا غير عادل. وهكذا في ظل غياب العدل والإنصاف، تتحول بعض الوظائف داخل الدولة إلى بضاعة تجارية، تتقاذفها قوى الشر، كأنها أسهم في أسواق مالية، تنخفض أحيانًا وتصعد في أكثر الأحيان.



الأمم المتحدة تحارب الفساد من خلال جائزة الشيخ تميم بن حمد آل ثاني الدولية للتميز في مكافحة الفساد

ولا مجال للحدّ من انتشار الفساد، إلا بضمان الكرامة والعدل للجميع، والإنصاف داخل الدول وبين الدول. كما لا مجال لمقاومة الفساد إلا بقضاءٍ ناجزٍ ومستقلٍ، فبدونه لا يمكن لأحد أن يفرض احترام القانون. وإذا تسلّلت السياسة وتسلّ الفساد إلى قصور العدالة فإنّ العدالة تخرج من تلك القصور.

ولاشكّ أنّ الصّلاح ومقاومة الفساد لن يكونا حقيقيين، إلا بمقاومة أسبابه، وبالمساواة بين الجميع. ولن يتمّ الحدّ من هذه الظاهرة إلا بمقاومتها من فوق إلى أسفل، كمن يريد تنظيف درج، فإنه ينطلق بسكب الماء من أعلى إلى أسفل، لا من أسفل إلى أعلى.



سعادة السيد ألكسندر زوييف

الأمين العام المساعد لسيادة القانون والمؤسسات الأمنية للأمم المتحدة



بات الفساد يستنزف موارد الميزانيات الحكومية، ويحبط نتائج الإجراءات القضائية، ويغذي الشبكات الإجرامية والمُتطرفة. فهو لا يلحق الضرر فقط بهؤلاء الذين يعيشون على المستويات الاقتصادية والاجتماعية الدنيا، بل على حساب أفراد المجتمع كافة، وهو لا يقتصر على الدول الهشة فقط، بل هو موجود في كل الدول. ولكن التأثير الذي يخلقه، ربما يكون أشد تدميرًا في البلدان المتعطشة للموارد، التي لا تزال تعمل على تطوير أنظمة الحكم الرشيد لديها، والنضال من أجل التعافي من الحروب.

تعمل آفة الفساد على عودة بعض البلدان إلى الوراء لعقود من الزمان، ما يؤدي إلى تضخيم المعاناة الإنسانية إلى حد كبير ويزيد فرص نشوب الصراعات. كما يشكل الفساد عقبة رئيسية أمام السلام الدائم في المجتمعات التي نشبت فيها صراعات، لذلك فإن مكافحته تكتسب أهمية أكبر، أثناء حالة الطوارئ الحالية في ظل جائحة كورونا، وذلك بسبب تنافس أفراد المجتمع على الحصول على معدات الوقاية الشخصية، والحصول على الرعاية الصحية واللقاحات. ما يوجب علينا جميعًا أن ننشئ أنظمة أكثر قوة للمساءلة والشفافية والنزاهة دون تأخير.

إن مكنب سيادة القانون والمؤسسات الأمنية -الذي أتولى رئاسته- يرى أن: مكافحة الفساد تشكل ركيزة أساسية لحكم القانون، ونتعهد بشراكتنا المستمرة في هذا الجهد. وأكرّر التأكيد على التزام إدارة عمليات السلام، للعمل بشكل أوثق مع دولة قطر لتعزيز عملنا في مجال مكافحة الفساد، وزيادة تعزيز سيادة القانون بوصفه ركيزة أساسية للسلام والأمن والاستقرار، ونؤكد على أهمية الشراكة الاستراتيجية والعالمية، التي تم تأسيسها بين مكنبي ومركز حكم القانون ومكافحة الفساد في الدوحة.



سعادة السيدة غادة والي

وكيل الأمين العام للأمم المتحدة والمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة
بفينا

يخون الفساد الثقة العامة ويسرق الموارد من الأشخاص، الذين هم في أمس الحاجة إليها. وإنه في خضم جائحة كورونا، وأسوأ أزمة اقتصادية منذ قرن، نحتاج إلى الثقة في المؤسسات، والمساءلة في الإنفاق العام أكثر من أي وقت مضى، ونحتاج إلى أشخاص فُدوات يُساعدون على تعزيز النزاهة والشفافية.

ولكي نتعافى على نحو أفضل من هذا الوباء، يتعيّن علينا أن نتعافى بنزاهة. دعونا نستفيد بأقصى حد ممكن من أنشطة مكافحة الفساد هذا العام، لإبقاء النزاهة على رأس الأجندة العالمية. والعودة إلى المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وإن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات، مُمتن لدولة قطر لإنشائها جائزة التميز في مكافحة الفساد.



فخامة السيد بول كاغامي

رئيس جمهورية رواندا

أثنى فخامة الرئيس بول كاغامي رئيس جمهورية رواندا، على دور حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى، والشراكة القيّمة مع الأمم المتحدة، ما مهّد لهذه الجائزة. وأكد أن مكافحة الفساد تُشكل هدفاً عالمياً يتطلب تضافر الجهود، وأنه قد تكون لمكافحة الفساد تكلفة سياسية، ولكن تكلفة التغاضي عنه أكبر بكثير.



عماد بوخريص

رئيس الهيئة الوطنية التونسية لمكافحة الفساد

الفساد في معناه الموسع وباءٌ خبيثٌ عنيدٌ عالي الضرر يسببُ أمراضًا اجتماعيةً، و يعرض التنمية وسيادة القانون للخطر، كما أنه يهدد الاستقرار السياسي والسلم الاجتماعي، إذ يغذي الإحساس بالضيم والتسلط والشعور بعدم المساواة في نفوس المواطنين، ويسلبهم ثقتهم في سلطة الدولة وعدالتها وقدرات مؤسساتها، ويصيبهم بالإحباط واليأس، بل يمكن أن يدفع بهم إلى التطرف، وأن يرمي بهم في أحضان الجريمة المنظمة، والتخريب والهجرة غير الشرعية. إن الجهود الوطني والدولي لا يمكن أن يتجلى إلا بالفعل الذي يتطلب إرادة سياسية، وبالسرعة المطلوبة لتتبع أبطرة الفساد ومكافحة ظاهرة الإفلات من العقاب.

إن الفساد اتخذ في الوقت الراهن شكل تنظيم إجرامي مهيكلي، عابر للحدود يهدد المنظومة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقيمية، وما انفك يتقوى باستمرار، مُتحديًا الجهود الدولية الرامية إلى محاربته، مرتكزًا على ما توفره التكنولوجيا الرقمية الحديثة من آليات لا محدودة. وعليه فإن مكافحته تكون حتمًا بنفس الآليات.



لمحة عن بعض آليات الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC)
- مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد
- اليوم الدولي لمكافحة الفساد (IACD)
- المُنْتَدَى الْعَالَمِيّ السَّادِسَ لِمُكَافَحةِ الْفَسَادِ وَحَمَايةِ النَّزَاهَةِ الدَّوْحَةُ قَطْر، بِيَانِ الدَّوْحَةِ ٢٠٠٩
- الْمُنْظَمَةُ الْعَالَمِيَّةُ لِلْبَرْلَمَانِيِّينَ ضِدَّ الْفَسَادِ "غوباك" (GOPAC)
- إِعْلَانِ الدَّوْحَةِ ٢٠١٥، الْبَرْنَامِجِ الْعَالَمِيِّ لِنَتْفِيزِ إِعْلَانِ الدَّوْحَةِ (DD)
- الرَابِطَةُ الدَّوْلِيَّةُ لِهَيْئَاتِ مُكَافَحةِ الْفَسَادِ (IAACA)
- الْأَكَادِيمِيَّةُ الدَّوْلِيَّةُ لِمُكَافَحةِ الْفَسَادِ (IACA)
- الشَّرَاكَةُ الدَّوْلِيَّةُ ضِدَّ الْفَسَادِ فِي الرِّيَاضَةِ (IPACS)

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

United Nations Convention against Corruption(UNCAC)

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد هي: اتفاقية مُتَعَدِّدَة الأطراف، تتفاوض بشأنها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. هي أول صك دولي ملزم قانونًا لمكافحة فساد، تضم الاتفاقية ٧١ مادة، مقسمة إلى ٨ فصول. وقد وصل عدد الدول والأعضاء الموقعين عليها حتى الآن ١٨٩ عضوًا.

تم تبني اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC) ، من خلال توافق للآراء في الجمعية العامة في أكتوبر ٢٠٠٣، ودخلت حيز النفاذ في عام ٢٠٠٥، وتعدّ سلاحًا قويًا في ترسانة المجتمع الدولي في مجال محاربة الفساد.

الاتفاقية أداة فريدة من نوعها، واستجابة شاملة لمشكلة عالمية. تتضمن قيام الدول الأطراف فيها، بتنفيذ عدة تدابير لمكافحة الفساد، قد تؤثر على القوانين والمؤسسات والممارسات. تهدف



هذه الإجراءات إلى منع الفساد، وتجريم بعض التصرفات، وتعزيز إنفاذ القانون، والتعاون القضائي الدولي، وتوفير آليات قانونية فعالة لاسترداد الموجودات والمساعدة التقنية، وتبادل المعلومات والآليات لتنفيذ الاتفاقية، بما في ذلك، مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

وتغطي هذه الاتفاقية خمسة مجالات رئيسية هي: التدابير الوقائية، التجريم وإنفاذ القانون، التعاون الدولي، استرداد الأصول، المساعدة التقنية، وتبادل المعلومات.

تؤكد هذه الاتفاقية على خطورة آفة الفساد، وتأثيرها السلبي، على جميع نواحي الحياة في جميع أنحاء العالم، وتعتبر الاتفاقية أن هذه الظاهرة لم تعد شأنًا محليًا خاصًا بكل دولة وحدها، بل هي ظاهرة عابرة للحدود، تمس كل المجتمعات وكل الاقتصادات، ما يجعل مكافحتها والتعاون الدولي جماعيًا للتصدي لها -بجميع الوسائل المتاحة- ضرورة ملحة، ليوثر ذلك فرصة أكبر للنجاح في الحد من آثارها، والتقليل من أضرارها، ومنع انتشارها، واحتوائها.

كما تؤكد تلك الاتفاقية -أيضًا- أن مسؤولية كل دولة من الدول الأطراف الموقعة عليها، في منع الفساد والقضاء عليه، وهي نفسها - كل دولة على حدة - من تُحدد شكل تعاونها ودورها، في تنفيذ التزاماتها التي أكدت عليها تلك الاتفاقية الرائدة في هذا المجال. وما يمكن أن تقدمه للدول الأخرى في مجال تطبيق الاتفاقية، وذلك حسب الموارد والإمكانات والمصادر المتوفرة لديها.



الأمم المتحدة تحارب الفساد من خلال جائزة الشيخ تميم بن حمد آل ثاني الدولية للتميز في مكافحة الفساد

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

Conference of the States Parties to the United Nations Convention against Corruption

وَفَقًا لِلْمَادَّةِ ٦٣ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، فقد تم إقرار إنشاء مؤتمر الدول الأطراف لاتفاقية مكافحة الفساد، بهدف تحسين قدرة الدول الأطراف المعنية، على التعاون والتواصل فيما بينها، لتحقيق الأهداف المنصوص عليها في الاتفاقية المشار إليها، وتعزيز تنفيذها ومراجعتها. ويقوم مؤتمر الدول الأطراف، مقام الهيئة الرئيسية لوضع سياسات الاتفاقية، بما يوفر الدعم للدول الأطراف الموقعة في تنفيذها للاتفاقية.

يعقد هذا المؤتمر، مرة كل عامين. وهو أحد أهم المؤتمرات الدولية التي تجمع الدول الأعضاء والبرلمانيين والمنظمات الدولية والإقليمية، وغير الحكومية، والمجتمع المدني والقطاع الخاص، لبحث القضايا المتعلقة بمكافحة الفساد، ومراجعة تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

وعقدت الدورة الأولى لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في عام ٢٠٠٦ في عمان بالأردن، والدورة الثانية في نوسا دوا بجزيرة بالي بإندونيسيا في ٢٠٠٨، والدورة الثالثة بالدوحة في قطر في ٢٠٠٩. وعقدت الدورة الرابعة للمؤتمر في مراكش بالمغرب في عام ٢٠١١، والدورة الخامسة في بنما عام ٢٠١٣، والدورة السادسة في مدينة بطرسبرج بالاتحاد الروسي في عام ٢٠١٥.

وعقدت الدورة السابعة للمؤتمر في مقر الأمانة في فينا في نوفمبر ٢٠١٧، والدورة الثامنة للمؤتمر في مدينة أبو ظبي بالإمارات العربية المتحدة في ديسمبر ٢٠١٩. وعقدت الدورة التاسعة عام ٢٠٢١، بمدينة شرم الشيخ، في مصر، بمشاركة ١٥٢ دولة حول العالم.



اليوم الدولي لمكافحة الفساد

International Anti-Corruption Day

أقرت الأمم المتحدة يوم ٩ ديسمبر عام ٢٠٠٣، يوماً دولياً لمكافحة الفساد، بهدف زيادة الوعي بالفساد ودور اتفاقية الأمم المتحدة في مكافحته ومنعه. ودعوة الشعوب للانضمام إلى الحملة العالمية للتوعية به، وحث الحكومات والقطاع الخاص والأفراد للتصدي معاً لهذه القضية، من خلال تغيير مواقفهم إزاء المشكلة واتخاذ إجراءات بشأنها، على اعتبار أن الفساد يُعرقل نهضة الشعوب والمجتمعات والأمم، ويُضعف نظم التعليم والصحة فيها.

ويُراد من اليوم الدولي لمكافحة الفساد، تسليط الضوء على حقوق الجميع ومسؤولياتهم في التصدي للفساد، بمن فيهم الدول والمسؤولين الحكوميين والموظفين المدنيين، وموظفي إنفاذ القانون، وممثلي وسائل الإعلام، والقطاع الخاص والمجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، والجمهور والشباب.

المنتدى العالمي السادس لمكافحة الفساد وحماية النزاهة، الدوحة قطر

بيان الدوحة ٢٠٠٩

The Sixth Global Forum on Anti-Corruption and Integrity Protection

تحتاج محاربة الفساد كظاهرة عابرة للحدود وللقطاعات، إلى منظومة عالمية مشتركة، ما يستدعي ضرورة التصدي له عالمياً، عبر صياغة نهج شامل تشارك فيه الدول والمجتمعات، خاصة منظمات المجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، ووسائل الإعلام والمنظمات الدولية ذات الشأن.

ومع غياب قوانين لمكافحة الرشوة على المستوى العالمي، فالقوانين التي صدرت -عبر اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، واتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية حول رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية- ليست كافية لمواجهة الظاهرة، ومن أجل ذلك عقدت المنتدىات الدولية، للبحث عن سبل لمواجهة هذه الآفة العالمية. ومنها



الْمُنْتَدَى الْعَالَمِيّ السَّادِسَ لِمُكَافَحةِ الْفَسَادِ وَحِمَايَةِ النَّزَاهَةِ الَّذِي عَقِدَ فِي الدَّوْحَةِ الْقَطْرِيَّةِ، عَامَ ٢٠٠٩.

تسلّمت دولة قطر رئاسته. وجاءت توصيات المُنْتَدَى، لُنْتَبِه إلى التّأثير المُدمر للفساد في مَجَالَات حسّاسة بالنسبة للمُجْتَمَعَات والدول، مثل نشر الجَرِيْمَة المُنظَّمَة عبر الحدود والإرهاب، إضافة إلى الممارسات غير المشروعة التي تشكل تهديدًا للأمن والرفاهية في المُجْتَمَعَات.

وقد ترأّس الدكتور علي بن فطيس المري، عضو مجلس الشورى القطري، رئيس مجلس أمناء جامعة لوسيل، ومركز حُكْم القَانُون ومُكَافَحة الفساد، محامي الأُمَم المتّحدة لمُحَارَبَة الفساد، ورئيس مجلس إدارة المُنظَّمَة العَالَمِيَّة لبرلمانين ضد الفساد، "غوباك" (GOPAC)، اجتماع اللجنة التنظيمية الدولية للمُنْتَدَى الْعَالَمِيّ السَّادِسَ لِمُكَافَحةِ الْفَسَادِ الَّذِي انعقد في أُنْتينا عام ٢٠٠٨، إلى جانب المُؤْتَمَرِ الدُولِيّ لِمُكَافَحةِ الْفَسَادِ.

عُقد المُنْتَدَى الْعَالَمِيّ السَّادِسَ لِمُكَافَحةِ الْفَسَادِ وَحِمَايَةِ النَّزَاهَةِ، في الدَّوْحَةِ العاصِمة القطرية، في المدة من ٧-٨ نوفمبر ٢٠٠٩، بمشاركة عدد كبير من المَسْئُولِين الحكوميين من مُخْتَلِفِ دول العالم، وممثلين عن المُنظَّمَاتِ الدُولِيَّةِ وقادة الأعمال والمُشَارِكِينَ في المُجْتَمَعِ المدني.

كان المُنْتَدَى الأول قد عُقد في الولايات المتحدة (واشنطن العاصمة، ١٩٩٩)، والثاني في هولندا (لاهاي، ٢٠٠١)، والثالث في جمهورية كوريا (سيول، ٢٠٠٣)، والرابع في البرازيل (برازيليا، ٢٠٠٥)، والخامس في جنوب إفريقيا (جوهانسبرغ، ٢٠٠٧).

وقد ساعدت هذه المنتديات في تجديد التزام المُجْتَمَعِ الدُولِيّ بمنع الفساد ومكافحته، وتعزيز الحكم المَسْئُولِ وتعزيز النَّزَاهَةِ؛ وتبادل الممارسات الجيدة، مناقشة أحدث الاتجاهات المُتعلّقة بالحُكْمِ الرَّشِيدِ ومُكَافَحةِ الْفَسَادِ؛ استكشاف مناهج جديدة لمنع الفساد والتحقيق فيه وملاحقته؛ تعزيز التَّعَاوُنِ الدُولِيّ؛ وتسهيل الضوء على الشراكات مع القطاع غير الحكومي.



الأُمم المتّحدة تحاربُ الفساد من خلال جائزة الشَّيخ تميم بن حَمَد آل ثاني الدوليّة للتميّز في مُكافَحة الفساد

وَقَرُّ المُنْتَدَى العَالَمِيِّ الرِّخْم السِّيَاسِيِّ، لكسر الحواجز أمام الحكومات والمُنظمات الدوليّة، والجماعات غير الحكومية، لتعزيز التَّعاون ومناقشة ظاهرة الفساد بحرية، وما يتصل بها من مسائل إنفاذ القانون والحُكم الرّشيد.

وما ميز هذا المُنْتَدَى هو تأكّيده -عبر رئيسه الدكتور علي فطيس المرّي- على أنه: سيكون بداية الخطوات العملية الإجرائية، لتنفيذ توصياته، وتوصيات المنديات الخمسة السَّابقة، وذلك عبر مراجعة الآليات والأدوات الدوليّة المَعْنِيَة بذلك، والعمل على ترجمة المؤتمرات الدوليّة إلى أفعال، وليس مجرد اجتماعات وتوصيات مطبوعة على ورق. ولأجل ذلك فقد أكد على أهميّة إنشاء لجان لمتابعة التنفيذ، والحرص على أن تكون هذه المبادرة التي بدأت بواشنطن عام ١٩٩٩ دائمة الثمار، وأن تندمج في أعمال **اتفاقية الأمم المتّحدة لمُكافَحة الفساد**، الأداة الحكومية الدوليّة الرئسية في مجال مُكافَحة الفساد.

الْمُنْظَمَة الْعَالَمِيَّة لِلبرلمانيين ضد الفساد "غوباك"

Global Organization Of Parliamentarians Against Corruption (GOPAC)

تأسست **الْمُنْظَمَة الْعَالَمِيَّة لِلبرلمانيين ضد الفساد "غوباك" (GOPAC)** في أكتوبر ٢٠٠٢، عقب انعقاد مؤتمر عالمي في أوتاوا الكندية، جمع أكثر من ١٧٠ نائبًا و ٤٠٠ مراقب من أجل مُحاربة الفساد وتعزيز الحُكم الرّشيد. **بهدف** تفعيل الجهود البرلمانية الخاصّة، لحث الدول على توقيع اتفاقية الأمم المتّحدة لمُكافَحة الفساد والتصديق عليها.

تم إنشاء (GOPAC)، لتزويد البرلمانيين بصوت عالمي وشبكة دَعْم ووسائل للتعلم من تجارب زملائهم. أكد جميع البرلمانيين الحاضرين في المؤتمر التأسيسي للمُنْظَمَة: أنه على الرغم من وجود العديد من المبادرات للحد من الفساد وتأثيره، يبدو أن النجاحات الملحوظة تتطلب قيادةً سياسية وجهودًا متواصلة. وهو ما دفع البرلمانيين من جميع أنحاء العالم، إلى الاعتقاد بضرورة عمل المزيد. ويمكن أن يتم ذلك من قبل البرلمانيين الذين يعملون معًا لبناء النزاهة في الحكم.



الرئيس الحالي لـ (GOPAC)، ورئيس مجلس إدارتها، هو الدكتور علي بن فطيس المري، وقد تم انتخابه بالإجماع من قبل جميع الأعضاء، خلال الاجتماع العام السنوي للمنظمة عام ٢٠٢١، الذي عقد في الدوحة بتاريخ ٢٣ فبراير ٢٠٢٢، خلفاً لسعادة أحمد بن عبد الله المحمود.

(GOPAC)، هي الشبكة الدولية الوحيدة للبرلمانيين التي تركز جهودها على مكافحة الفساد، وقد وافق على اتفقيتها الأساسية، برلمانيون من أكثر من ٥٠ دولة. ويتكون أعضاؤها من: إما مشرعون حاليون، أو سابقون، أو ممن حُرِّموا حقهم في تولي مناصب رسمية. كما أن العضوية مفتوحة أيضاً للبرلمان كمؤسسة.

تدرك منظمة (GOPAC)، الحاجة إلى تحالف بين مقاتلي مكافحة الفساد، والمنظمات الحكومية الدولية في جميع أنحاء العالم للقيام بذلك. وبالتالي، فقد أقامت شراكة مع العديد من المنظمات العالمية مثل: منظمة الشفافية الدولية، والأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد (IACA)، ومؤسسة وستمنستر للديمقراطية (WDF)، والبنك الإسلامي للتنمية (ISDB)، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)، والشبكة البرلمانية للبنك الدولي (WBPN)، صندوق النقد الدولي (IMF)، والبنك الدولي (WB).... من بين آخرين.

تتمتع (GOPAC)، أيضاً بوضع مراقب/ استشاري/ تشاركي خاص، مع مجموعة (EGMONT)، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة (UN ECOSOC)، ومجلس أوروبا، والاتحاد البرلماني الدولي، وائتلاف اتفقيّة الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC).

ومنذ نشأتها عملت المنظمة على تفعيل جهودها في مجالات تبادل المعلومات والتحليلات، وضبط المعايير الدولية المعمول بها في مكافحة الفساد. كما حسنت من مستوى الوعي العام بشأن القضايا المرتبطة به وتفعيل سبل التصدي له، بما فيها تقوية آليات الضغط على الحكومات والمسؤولين، والدعوة لتفعيل الأجهزة الرقابية.



و دَعمت المُنظمة مطالب إجراء **تغييرات تشريعية ورقابية** في البرلمانات الوطنية لضبط الفساد، و**تعزيز الحكم الرشيد، ومساءلة الحكومات** أمام شعوبها. ومن بين فرق العمل المتخصصة لديها: فريق مكافحة غسل الأموال، والفريق المعني باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وفريق الرقابة البرلمانية، والفريق المعني بالسلوكيات والأخلاقيات البرلمانية، والفريق المعني بمشاركة المجتمع.

يوجد لدى (GOPAC)، عدد كبير من **الفروع الإقليمية** في مختلف أنحاء العالم، تشمل أوقيانوسيا، وجنوب شرق آسيا، أمريكا اللاتينية، والبرلمانيين الأفارقة، ومُنظمة برلمانيون عرب ضد الفساد (ARPAC)، التي تأسست عام ٢٠٠٤ في بيروت. وتعمل جميع هذه الفروع، ضمن إطار محلي، وتساند أعضاء البرلمان في معالجة قضايا الفساد وتعزيز الحكم الرشيد. وتعمل الأمانة العامة العالمية للمنظمة كنقطة اتصال عالمية بين المقر الرئيس والفروع الإقليمية.

يعمل البرلمانيون في الفروع الإقليمية على مكافحة الفساد، من خلال الدعم والخبرات المتبادلة. وكذلك اغتنام الفرص المتاحة لتطبيق الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والإقليمية في منطقتهم، وتعزيز قدرات البرلمانيين على أداء دورهم الرقابي في البرلمان. وكمثال على هذه الأنشطة: **الإشراف** على اتفاقيات مكافحة الفساد وتنفيذها (”غوباك” أميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي)، **والوصول** إلى المعلومات التشريعية (برلمانيون عرب ضد الفساد)، **وتوسيع دائرة** الأنشطة على مستوى الفرع الوطني (شبكة البرلمانيين الأفارقة ضد الفساد).

تُولي الفروع الوطنية لمنظمة (GOPAC)، اهتمامًا خاصًا لدعم الأفراد من الأعضاء في مكافحة الفساد في بلادهم. وللفروع الوطنية على وجه الخصوص، القدرة على التركيز على مشاريع محددة، وهي تتمتع بفعالية كبيرة في تنفيذ التغييرات وإحراز النتائج الإيجابية.



إعلان الدوحة ٢٠١٥

Doha Declaration (DD)

يمثل "إعلان الدوحة"، أهم مخرجات مؤتمر الأمم المتحدة الثالث عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، الذي عقد في الدوحة، للمدة بين (١٢ - ١٩ أبريل ٢٠١٥)، وبمشاركة نحو خمسة آلاف من حوالي ١٤٢ دولة من مختلف دول العالم. بشأن إدماج منع الجريمة والعدالة الاجتماعية في جدول أعمال الأمم المتحدة الأوسع، من أجل التصدي للتحديات الاجتماعية والاقتصادية، وتعزيز سيادة القانون. وهو أحد أهم الآليات التي اعتمدها دولة قطر، في سياق تصديها لظاهرة الفساد على المستويين المحلي والعالمي. وكجزء رئيس من مساهمتها في الجهود الدولية للقضاء على هذه الآفة، والتخفيف من آثارها على برامج التنمية على مستوى الدول والعالم ككل.

وقد تضمن إعلان الدوحة ١٤ بنداً، أكد من خلالها التزام المشاركين بدعم سيادة القانون، ومنع ومكافحة الإجرام بكل أشكاله ومظاهره على الصعيدين المحلي والدولي، والعمل على تفعيل الأنظمة المعنية بالعدالة الجنائية، إلى جانب توفير سبل الوصول إلى العدالة للجميع.

البرنامج العالمي لتنفيذ إعلان الدوحة

The Global Programme For The Implementation Of The Doha Declaration 14th UN Crime Congress

في ختام مؤتمر الأمم المتحدة الثالث عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، الذي عُقد في قطر، وبُغية تحويل إعلان الدوحة (DD)، إلى واقع ملموس، أطلق مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)، وبدعم مالي من دولة قطر قدره ٤٩.١ مليون دولار، على مدى أربع سنوات، برنامجاً عالمياً طموحاً كخطوة عملية رئيسة لتنفيذ إعلان الدوحة، كأساس لإعداد برنامج تشغيلي، وتفعيل عدة التزامات رئيسة جاءت في إعلان الدوحة. وذلك في محاولة لزيادة دمج منع الجريمة والعدالة الجنائية في جدول أعمال الأمم المتحدة الأوسع نطاقاً.



ويهدف البرنامج في نهاية المطاف إلى: ترجمة إعلان الدوحة إلى نتائج ملموسة، وزيادة الوعي به في صفوف الجمهور عامة، ومساعدة الدول على تحقيق أثر إيجابي ومستدام، في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية، ومنع الفساد وسيادة القانون، والتشجيع على وجود مُجتمعات سلمية خالية من الفساد، وشاملة للجميع، من أجل تحقيق التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وتروج هذه المبادرة البرنامج، التي تمتد على مدى أربع سنوات، لمجتمعات مسالمة وخالية من الفساد، ومُشركة للجميع من أجل تحقيق التنمية، من خلال اتباع نهج يركّز على الناس ويوفر سبل العدالة للجميع ويبني مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات.

ويركز البرنامج العالمي على أربعة عناصر مترابطة، تساهم بشكل مباشر في تحقيق عدة أهداف من أهداف التنمية المستدامة بما في ذلك: الهدف ٤ (التعليم) والهدف ٥ (مكافحة العنف ضد النساء والفتيات)، والهدف ١٦ (تعزيز السلام والعدالة)، والهدف ١٧ (تعزيز الشراكات من أجل التنمية المستدامة). حيث تتضمن عناصره الأربعة: إنشاء مؤسسات راسخة وموثوقة وشفافة، وإرساء نظم عدالة جنائية منصفة وإنسانية وفعالة، ومنع الجريمة لدى الشباب من خلال الرياضة، والتعليم من أجل العدالة (E4J).

الرابطة الدولية لهيئات مكافحة الفساد

The International Association of Anti-Corruption Authorities (IAACA)

أُنشئت الرابطة الدولية لهيئات مُحاربة الفساد، لتنفيذ الفصل الرابع من اتفاقية الأمم المتحدة لمحاربة الفساد. وتقوم الرابطة منذ إنشائها بتقديم الدعم اللازم إلى الدول والمنظمات الدولية والإقليمية، بكل أطيافها في مجال مُحاربة الفساد. تأسست الرابطة الدولية لسُلطات مكافحة الفساد (IAACA)، وهي منظمة غير حكومية، نتيجة لاجتماع خاص عقد في مكتب الأمم المتحدة في فيينا في ١٩-٢٠ أبريل ٢٠٠٦.



الأمم المتحدة تحارب الفساد من خلال جائزة الشيخ تميم بن حمد آل ثاني الدولية للتميز في مكافحة الفساد

الهدف الرئيس لها هو: تعزيز التنفيذ الفعال لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٣٠ ديسمبر ٢٠٠٣، ومساعدة سلطات مكافحة الفساد في العالم في مكافحة الفساد.

في عام ٢٠١٦، تم انتخاب، الدكتور علي بن فطيس المري، رئيسًا لـ (IAACA)، وتم نقل إدارة الأمانة العامة الخاصة بها، من الصين إلى مركز حكم القانون ومكافحة الفساد (ROLACC) في الدوحة قطر.

الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد

The International Anti-Corruption Academy (IACA)

تم إنشاء الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد، في عام ٢٠١٠ من قبل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والانتربول (Interpol)، والمكتب الأوروبي لمكافحة الاحتيال (OLAF)، المعني بحماية إيرادات الاتحاد الأوروبي ونفقاته من المخالفات والاحتيال، وجمهورية النمسا، وأصحاب المصلحة الآخرين. وذلك بهدف المساعدة في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

في ٨ مارس ٢٠١١، اكتسبت (IACA) وضع منظمة دولية. واعتبارًا من عام ٢٠١٣، وقعت ٦١ دولة على اتفاقية العضوية بها، وصدق عليها ٣٨ دولة. ومنذ انضمام كينيا إليها في أغسطس ٢٠٢٠، تضم المنظمة ٨٠ عضوًا، بما في ذلك أربع منظمات حكومية دولية، و٧٦ دولة عضوًا في الأمم المتحدة.

وهي مؤسسة رائدة تهدف إلى تجاوز أوجه القصور الراهنة فيما يخص المعرفة والممارسة والتدريب المهني، ومتابعة الأبحاث ذات العلاقة في مجال مكافحة الفساد... الخ. وتقوم بتدريب وتثقيف المسؤولين الحكوميين والمهنيين، حول تدابير محاربة الفساد.

العضوية في المنظمة، بدون رسوم عضوية إلزامية، وهي مفتوحة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية. ويوجد مقرها في لأكسين بورغ، جنوب العاصمة



النسائية فيينا. وقد تم الإعلان عن إنشائها لأول مرة في عام ٢٠٠٦، في جمعية عامة للإنترنت.

عقدت الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد مؤتمرها الافتتاحي أيام ٢ و٣ سبتمبر ٢٠١٠ تحت عنوان: " من النظرية إلى التطبيق: مقارنة جديدة وشاملة لمكافحة الفساد". الذي شارك فيه أكثر من ١٠٠٠ مشارك، يمثلون ١٢٠ من الدول الأعضاء بالأمم المتحدة، و ٢٥ منظمة ومؤسسات عن القطاع الخاص والأعمال والمجتمع المدني، ومتقنون ووسائل إعلام. وخلال هذا المؤتمر، وقعت ٣٥ دولة من الدول الأعضاء بالأمم المتحدة والمنظمة الأوروبية للقانون العام، على اتفاقية إنشاء الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد كمنظمة دولية، وأكدوا التزامهم بمكافحة الفساد.

الشراكة الدولية ضد الفساد في الرياضة

International Partnership Against Corruption in Sport (IPACS)

هي شبكة غير رسمية، تجمع بين المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الرياضية الدولية والحكومات، وتجمع جهود مختلف أصحاب المصلحة في مكافحة الفساد في إدارة الرياضة. وقد جاء إنشاؤها من يقين بأن الفساد في الرياضة هو ظاهرة معقدة وعابرة للحدود، تتطلب جهودًا متضافرة عاجلة على المستوى الدولي، بين الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الرياضية.

وتقوم (IPACS)، بعملها بالتعاون مع الاتفاقية الجزئية الموسعة للرياضة (Enlarged Partial Agreement on Sport) (EPAS). التي توفر منصة للتعاون الرياضي الحكومي الدولي بين السلطات العامة في الدول الأعضاء. وتشجع الحوار بين السلطات العامة والاتحادات الرياضية والمنظمات غير الحكومية. ما يساهم في تحسين الحوكمة، وجعل الرياضة أكثر أخلاقية وشمولية وأمانًا. وكذلك بالشراكة والتعاون مع مجموعة الدول ضد الفساد (Group of States against Corruption) (GRECO). التي تأسست عام



١٩٩٩، من قبل مجلس أوروبا (Council of Europe)، بهدف مراقبة امتثال الدول لمعايير المنظمة لمكافحة الفساد. وتحسين قدرة أعضائها على مكافحة الفساد من خلال مراقبة امتثالهم لمعايير مجلس أوروبا لمكافحة الفساد، عبر عملية ديناميكية للتقييم المتبادل وضغط الأقران. ومن خلال تحديد أوجه القصور في السياسات الوطنية لمكافحة الفساد، والحث على الإصلاحات التشريعية والمؤسسية والعملية اللازمة. وتوفير منصة لتبادل أفضل الممارسات في منع الفساد واكتشافه.



النصب التذكري للجائزة لسنة ٢٠١٦

فيينا - النمسا



النُّصب التذكارِي للجائزة لسنة ٢٠١٧

جنيف - سويسرا



النصب التذكري للجائزة لسنة ٢٠١٨

كوالالمبور - ماليزيا



النصب التذكري للجائزة لسنة ٢٠١٩

كيغالي - رواندا



النصب التذكري للجائزة لسنة ٢٠٢٠

تونس - تونس



هذا الكتاب

يصدُر هذا الكتاب بمناسبة الاحتفال بتكريم الدفعة السادسة من مستحقي جائزة الشيخ تميم بن حمد آل ثاني الدولية للتميز في مكافحة الفساد، والذي سيجري - إن شاء الله - في حديقة فندق الشيراتون في دوحة قطر، موطن الجائزة، بتاريخ ٨ ديسمبر ٢٠٢٢. يأتي هذا الحفل بعد مرور تسعة عشر عامًا على اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة لاتفاقية مكافحة الفساد. وبعد مرور ثماني سنوات على الإعلان عن الجائزة لأول مرة، وسبع سنوات على إطلاقها، بدعْم من الأمم المتحدة، ترسيخًا لتحقيق أهداف الأمم المتحدة واتفاقياتها ذات الشأن بالتصدي لظاهرة الفساد عالميًا، وبعد مرور خمس سنوات عن احتفاليتها الأولى في فيينا بالنمسا.

يصدر هذا الكتاب، وقد أصبحت الجائزة حدثًا دوليًا سنويًا، وأحد أهم أدوات الأمم المتحدة العملية الفاعلة، في قمع وباء الفساد، ومنازةً دوليةً لتعزيز جهود المجتمع الدولي في استئصاله على المستويات كافة، ورمزًا لجهود العالم في محاربتة، وأضحت مبادرة قطرية دولية، تحظى بتقدير ودعْم كبيرين، بمشاركة بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وبين مركز حُكم القانون ومكافحة الفساد في الدوحة.



UNODC

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة



مركز حكم القانون ومكافحة الفساد
Rule of Law & Anti-Corruption Center

ROLACC

مركز حُكم القانون ومكافحة الفساد